



١٦

الدراسات الخاصة

معهد البحوث والدراسات العربية

الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي

د. مصطفى كامل السعيد إبراهيم



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الشركات متعددة الجنسيّة
والوطن العربي

قدم هذا البحث الى ندوة النظام
الاقتصادى الدولى الجديد والعالم
العربى - الكويت : ٢٧ - ٢٩
مارس ١٩٧٦ .

الدراسات الخاصة ١٦



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي

د. مصطفى كامل السعيد إبراهيم



مركز البحوث والدراسات العربية

١٩٧٨

الدكتور مصطفى كامل السيد ابراهيم
الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة

مارست الشركات متعددة الجنسية (١) دورا هاما فى العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة ، خاصة منذ سيطرة الفكر التجارى وانتشار الغزو الاستعمارى فى القرن التاسع

(١) هناك قدر من الخلاف حول تعريف الشركات متعددة الجنسية وحول تحديد المصطلحات المختلفة التى يستخدمها الدارسون لهذه الظاهرة . ولقد أخذنا فى هذه الدراسة بالتعريف الذى تبنته دراسة الأمم المتحدة .
Multinational Corporations in World Development ST/ECA/190, N.Y., 1973-

حيث تم تعريف هذه الشركات لتشمل جميع المشروعات التى تسيطر عل قدر من الأصول « المصانع • المناجم • مكاتب البيع • وما شابهها » فى دولتين أو أكثر . كذلك استخدمت المصطلحات الأخرى بمفهوم مماثل لذلك الذى أعطته لها الدراسة المشار إليها •

عشر (٢) . وقد تصاعد الاهتمام بالدور الذى تلعبه هذه الشركات واساليب تكوينها ومباشرتها لنشاطها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لسببين جوهريين :

الاول - كبر حجم هذه الشركات والنمو الضخم لنشاطها وتعددده ، فاقمية المضافة لنشاط كل من الشركات العشر الكبيرة تعدت ثلاثة بلايين من الدولارات عام ١٩٧١ ، وهو رقم يفوق الناتج الاجمالى لحوالى ثمانين دولة . كما أن القيمة المضافة لهذه الشركات مجتمعة « حوالى ٥٠٠ بليون دولار سنة ١٩٧١ » تصل الى حوالى ٢٠٪ من الناتج الاجمالى لدول العالم باستثناء الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا . كذلك نجد أن انتاج فروع هذه الشركات قد نما بمعدلات تفوق نمو الناتج الاجمالى وصادرات دول اقتصاديات السوق . كما امتد نشاطها ليشمل مختلف فروع النشاط الاقتصادى من انتاج للمواد الأولية الى الخدمات والمرافق مع اتجاه للتركيز فى الفترة الاخيرة على النشاط الصناعى . وهكذا أصبحت هذه الشركات قوة ذات تأثير ضخم على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الثانى - حصول دول العالم الثالث على استقلالها السياسى واتجاهها الى تأكيد سيادتها على مواردها ، خاصة الطبيعية منها ، والتي غالبا ما تخضع لاستغلال الشركات متعددة الجنسية . لذا كان من الضرورى أن تعيد هذه الدول النظر حول دور هذه الشركات وامكانيات وشروط التعامل فى المستقبل على نحو يؤكد استقلالها الاقتصادى ويضمن اتفاق نشاط هذه الشركات مع اهدافها القومية .

(٢) تركز نشاط الشركات متعددة الجنسية فى هذه الفترات على قطاع التجارة الخارجية وقطاع المواد الأولية ومن الامثلة البارزة لهذه الشركات فى فترة سيادة الفكر التجارى شركة الهند الشرقية .

ولم يقتصر الاهتمام على دول العالم الثالث ، بل امتد الى دول غرب أوروبا ولندا التي اتضح لها ان الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية الامريكية العاملة بها ينطوى على مخاطر وسلبيات عديدة توجب التدخل والتوجيه .

ولقد تأكد اهتمام العالم بظاهرة الشركات متعددة الجنسية بمناقشتها على نحو مستفيض في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصصت لمناقشة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . لقد حدد هذا النظام مباشرة هذه الشركات لنشاطها وعلاقتها بالدول العاملة بها (٣) .

ولقد عرف الوطن العربي ظاهرة الشركات متعددة الجنسية ، شأنه في ذلك شأن بقية أجزاء العالم ، الا أن الخصائص المميزة لاقتصاديات الوطن العربي والسمات البارزة لتطور تاريخه السياسي والاقتصادي كان لابد وأن تترك آثارها على طبيعة دور الشركات العاملة به ، وكيفية مباشرتها لنشاطها والنتائج المترتبة على ذلك . وإذا كانت الدراسات المختلفة التي تمت حول الشركات المذكورة ودورها في مختلف أجزاء العالم ذات أهمية لرأسى السياسة الاقتصادية في الوطن العربي تجاه هذه الشركات ، فإن الحاجة لا زالت ملحة أن تتم المزيد من الدراسات التطبيقية بالرجوع الى واقع الوطن العربي وظروف تطوره .

وما هذه الدراسة الا احدى هذه المحاولات ، وتنقسم الى ثلاثة مباحث (٤) :

(٣) النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

(٤) لعل أهم ما يتعين أن تتجه اليه الدراسات الأخرى هو الحصر الشامل لأنواع الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي وتاريخ نشأتها . ومجالات

المبحث الأول : ونتناول فيه تحديد أهم خصائص الشركات متعددة الجنسية والنتائج المترتبة على مباشرتها لنشاطها .

المبحث الثاني : ونستعرض فيه أنواع الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي وطبيعة نشاطها .

المبحث الثالث : ويتضمن تقويما لدور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي ، وما نقتححه من سياسات لترشيد نشاطها بما يخدم أهداف الوطن العربي والمجتمع الدولي .

نشاطها وتطوره ، فضلا عن تحليل تفصيلي لمختلف النتائج المترتبة على هذه الظاهرة مع اختيار مختلف الفروض المرتبطة بهذا التحليل بالرجوع الى الواقع .

المبحث الأول

فصائص الشرطية متعددة الجنسية
والنتائج المترتبة على نشاطها

خصائص الشركات متعددة الجنسية والنتائج المترتبة على نشاطها

أولاً : خصائص الشركات متعددة الجنسية

تتسم الشركات متعددة الجنسية بخصائص بارزة تحدد طبيعة نشاطها والنتائج المترتبة عليه ، وفي مقدمة هذه الخصائص ما يلي : (٥)

١ - كبر حجم هذه الشركات وارتفاع معدلات نمو نشاطها

بالإضافة إلى ما سبق ذكره في مقدمة هذه الدراسة حول ضخامة حجم القيمة المضافة لنشاط الشركات متعددة الجنسية ، فإن حجم

(٥) انظر دراسة الأمم المتحدة سنة ١٩٧٣ السابق الإشارة إليها - وكذلك :

Joan, P. Curban and James W. Vaupet : The World Multinational Enterprises, Boston, 1973.

وهي دراسة تمت تحت إشراف الأستاذ : R. Vernon

مبيعاتها السنوى وصل الى مئات الملايين من الدولارات ، كما بلغت مبيعات ٢٠٠ شركة حوالى بليون دولار لكل منها .

ومن ناحية أخرى تزايد نشاط هذه الشركات ، خاصة فى العشرين سنة الاخيرة ، بمعدلات كبيرة تفوق معدلات نمو الكثير من المتغيرات الاقتصادية الدولية . لقد زاد حجم الانتاج لهذه الشركات، مقدرا على أساس رقم مبيعات فروعها فى الخارج فى الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٨ بمعدل ١٣٪ سنويا بينما زاد الانتاج القومى الاجمالى لدول اقتصاديات السوق مقوماً بالاسعار الجارية بمعدل ٩٪ سنويا فى الفترة ١٩٦١ - ١٩٧١ . كذلك فاق حجم الانتاج الدولى لهذه الشركات حجم التجارة الدولية لدول اقتصاديات السوق ، اذ بلغ ٣٣٠ بليون دولار سنة ١٩٧١ بينما بلغت قيمة صادرات دول اقتصاديات السوق ٣١٠ بليون دولار فى نفس السنة .

ولقد سجل النشاط الصناعى للشركات متعددة الجنسية اكبر معدلات نمو فى العشرين سنة الاخيرة اذا ما قورن بغيره من فروع النشاط . لقد زاد بمعدل يبلغ ضعف معدل زيادة الناتج القومى الاجمالى لدول اقتصاديات السوق ، وبمعدل يزيد ٤٠٪ عن معدل زيادة صادرات الدول الاخيرة . ويلاحظ أن نشاط هذه الشركات الصناعى يتسم بالتركيز على الصناعات المستخدمة لتكنولوجيا الحديثة والتي تتمتع بمعدلات مرتفعة للنمو مثل صناعات الهندسة الكهربائية والميكانيكية وصناعة السيارات والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .

ولا يخفى أن كبر حجم الشركات متعددة الجنسية على النحو المتقدم ، واستمرار نمو نشاطها بالمعدلات المشار اليها من شأنه أن يضيف عليها سلطات قوية تؤدى الى تخوفات متزايدة من قبل الدول المضيفة . ومن الواضح كذلك أن استمرار الاتجاهات الحالية لنمو

نشاطها إنما يتوقف على ما سوف تتبعه الدول المضيفة تجاهها من سياسات . وهو الأمر الذى يتوقف على العديد من العوامل ، لعل فى مقدمتها مدى استعداد هذه الشركات أن تستجيب لمتطلبات التنمية فى الدول المضيفة ولما يتضمنه النظام الاقتصادى الدولى الجديد من مبادئ وسياسات *

٢ - مباشرة النشاط فى ظل سوق احتكار القلة

يتميز هيكل السوق الذى تباشر الشركات متعددة الجنسية نشاطها من خلاله بأنه سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين ، أى سوق احتكار القلة . ومن العوامل التى ساعدت على نشوؤ هيكل السوق المشار اليه وتدعيمه ما تتمتع به هذه الشركات من احتكار للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والادارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة ، وما تتميز به منتجاتها من تنوع يستند الى حملات واسعة من الدعاية والاعلان . ونظرا لما يتميز به سوق احتكار القلة من تعرض المنشأة الى قدر لا يستهان به من المخاطرة وعدم اليقين فان المنشآت العاملة من خلاله تسمى الى اقامة سلسلة متكاملة من افروع الخارجية بحيث ان حوالى المائتين من بين اكبر هذه الشركات قد نجح فى اقامة فروع له فى أكثر من عشرين دولة .

٣ - الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا

ينتمى المركز الرئيسى أو الشركة الأم للشركات متعددة الجنسية ، فى معظم الحالات ، الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وفى مقدمتها الولايات المتحدة . وهذا أمر متوقع لما تتمتع به هذه الدول من وفرة نسبية فى رأس المال واحتكارها للتكنولوجيا الحديثة ، فضلا عن سعيها المستمر لفتح مجالات تسويق لمنتجاتها فى الدول الأخرى *

وكما تشير الاحصاءات فان الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر مع المملكة المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا على حوالى ٧٥٪ من مجموع الفروع الخارجية لهذه الشركات ، كما تسيطر الولايات المتحدة بمفردها على ثلث مجموع هذه الفروع الخارجية ، فضلا عن انتماء ثمانية من الشركات العشرة الكبرى اليها .

ولا تقتصر ظاهرة تركيز الشركات متعددة الجنسية على انتماء القدر الغالب منها الى عدد محدود من الدول المتقدمة صناعيا ، ولكن تتضح كذلك فى خضوع الفروع الخارجية لسيطرة عدد قليل من المنشآت فى الدولة الأم . فحوالى من ٢٥٠ - ٣٠٠ منشأة فى الولايات المتحدة تسيطر على حوالى ٧٠ ٪ من الفروع الخارجية التابعة للشركات الأمريكية ، كما أن حوالى ١٦٥ منشأة فى المملكة المتحدة تسيطر على ٠٨ ٪ من الفروع الخارجية التابعة للشركات البريطانية .

بالاضافة الى كل ما تقدم ، فان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والمانيا الغربية وفرنسا تسيطر على ٥٧٠ شركة من أصل ٦٥٠ شركة تخضع لسيطرة ٢٥ دولة ، وتملك الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا ٧٥٪ من الاستثمارات المباشرة لفروع الشركات الخارجية عام ١٩٧١ . (٦)

٤ - ازدياد درجة التنوع والتكامل

تتسم الشركات متعددة الجنسية بتنوع كبير فى نشاطها ، فضلا عن ازدياد درجة التكامل الافقى والرأسى لهذا النشاط وتوزيعه على عدد كبير من دول العالم .

(٦) لمزيد من التفاصيل : انظر دراسة الأمم المتحدة المشار اليها - جدول

والتنوع في نشاط هذه الشركات لم يعد قاصرا على التنوع
داخل قطاع اقتصادي محدد بل أمتد ليشمل مختلف القطاعات من
زراعة وصناعة واستخراج مواد أولية وقطاع مالي وتجاري ... الخ .
كذلك حققت هذه الشركات درجات عالية من التكامل الرأسى سواء
أكان تكاملا رأسيا الى الامام أو الى الخلف .

نانيا : النتائج المترتبة على مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها

على الرغم من ازدهار الشركات متعددة الجنسية ، وخاصة الأمريكية منها ، ونموها بمعدلات سريعة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات ، فإن جهدا ضئيلا نسبيا قد وجه خلال تلك الفترة الى تحليل النتائج المترتبة على مباشرتها لنشاطها . فدول أوروبا الغربية كانت تعاني ، في فترة ما بعد الحرب مباشرة ، من نقص شديد في رأس المال والمعرفة الفنية والعملات الاجنبية ، أما الدول الآخذة في النمو قد كانت تفتقر الى الخبرات التنظيمية ورؤوس الاموال الكفيلة بتحويل ما لديها من ثروات طبيعية كامنة الى ثروات حقيقية متداولة كما أنها لم تكن قد نجحت في تأكيد استقلالها السياسي والاقتصادي . لذلك وجدنا دول أوروبا الغربية تتبع سياسة أكثر مرونة وتساهلا تجاه الشركات

متعددة الجنسيات ، وخاصة الأمريكية منها ، لما تساهم به في حل المشكلة الأكثر إلحاحا ، وهي مشكلة إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي وتحسين العجز الشديد في موازين المدفوعات دون محاولة التدقيق باحتساب معدل التكلفة/العائد لاستثمارات هذه الشركات ، ودون محاولة البحث عن إمكانية الحصول على الموارد التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية بوسائل أخرى بديلة • (٧) ومن ناحية أخرى فإن الدول الآخذة في النمو لم تكن بقادرة سياسيا واقتصاديا على مواجهة الشركات المذكورة ولم يكن لديها التجربة والخبرة لتحليل طبيعة هذه الشركات ، وما يترتب عليها من إيجابيات وسلبيات •

ألا أن هذه السمات التي ميزت الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدول غرب أوروبا والدول الآخذة في النمو في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة قد أخذت تتلاشى تدريجيا • فدول أوروبا الغربية نجحت في إعادة بناء اقتصادياتها ، وحقق الكثير منها فائضا في موازين مدفوعاته ، ومن ثم أصبحت أكثر إدراكا وتقديرا لسلبيات الشركات متعددة الجنسية • ومن الناحية الأخرى ، نجد أن الدول الآخذة في النمو قد حصلت على استقلالها السياسي ، وبدأت تواجه مشاكل التنمية وتأكيد استقلالها الاقتصادي فوجدنا هذه الدول تقوم بوضع الخطط والبرامج التي التي تتطلب وضع الأولويات وحساب التكلفة/العائد للبدائل المختلفة لاستثمار مواردها •

لكل الأسباب والتطورات المشار إليها ، كان لابد وأن تثار

(٧) ان الوسائل الأخرى البديلة كانت تتمثل في ذلك الوقت في الحصول على المزيد من القروض والمساعدات الأمريكية حيث ان الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة القادرة على المنح •

التساؤلات حول طبيعته نشاط الشركات متعددة الجنسية ، والنتائج
الاجابية والسلبية المترتبة على هذا النشاط .

ولقد تعددت الاراء والدراسات حول الموضوع ، واتسم قدر
منها بالتطرف تأييدا أو رفضا ، متأثرا في ذلك باعتبارات سياسية
وأيدولوجية عند تقييمه وحكمه على نشاط هذه الشركات ونتائجه .
فالؤيدون المتطرفون لا يرون وسيلة لتحديث اقتصاديات الدول
الآخذة في النمو والخروج من حلقة التخلف والمتمثلة أساسا في
قلة حجم الاستثمارات المتاحة وانخفاض مستوى التكنولوجيا الا عن
طريق تواجد الشركات متعددة الجنسية . أما الرافضون المتطرفون
فلا يرون في نشاط الشركات متعددة الجنسية الا ما هو نعمة على
اقتصاديات وسيادة الدول المضيفة . ولا شك أن التحليل العلمي
السليم يتطلب موقفا متوازنا ازاء هذه الظاهرة بغية الوصول الى
الحقيقة ، وبغية وضع السياسيات الكفيلة بتفادي سلبياتها وجنى
ثمار ما قد تحققة من ايجابيات .

ولقد حاولت دراسة الامم المتحدة السابق الاشارة اليها ، كما
حاول عدد كبير من الاقتصاديين والباحثين المسئولين عن الدراسات
المصادرة عن جهات دولية وأقليمية ووطنية عديدة تحليل هذه
الظاهرة ونتائجها بقدر كبير من الموضوعية . وسنحاول تلخيص أهم
النقاط التي أبرزتها هذه الدراسات والتعليق عليها مركزين على
نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة الى :

١ - الدولة المضيفة .

٢ - الدولة الام .

٣ - العلاقات الاقتصادية والقانونية والسياسية الدولية .

١ - نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة للدولة المضيفة :

هذه النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

(أ) أن القوة الملزمة لضخامة حجم الشركات متعددة الجنسية وتعدد أوجه نشاطها من شأنها أن تمثل تحدياً لسيادة الدولة المضيفة . وتتوقف هذه القوة وما تمثله من تحدى ، كما تتوقف قدرة الدولة المضيفة على مواجهة هذا التحدى على كثير من العوامل وفى مقدمتها طبيعة هذه الشركات ، جنسيتها ، مدى احتياج الدولة المضيفة إليها ، شروط التعاقد معها . الخ .

ومن أبرز صور هذا التحدى ما قد ينشأ من تناقض بين الاهداف القومية للدولة المضيفة ، وفى مقدمتها قدرتها على السيطرة على مواردها الطبيعية وعلى التخطيط من أجل التنمية الشاملة ، وهما من أهم مظاهر السيادة ، وبين استراتجية وأهداف الشركات متعددة الجنسية . ومن أمثلة هذا التناقض أن الخطة القومية قد ترى التركيز على تنمية القطاع الريفى أو التقليدى بينما غالباً ما تهتم الشركات متعددة الجنسية بالمناطق الحضرية والقطاع الصناعى الحديث . كذلك قد تهدف الخطة القومية الى مزيد من العدالة فى توزيع الدخل وخلق المزيد من فرص العمالة باتباع أساليب انتاج كثيفة العمل ، فضلاً عن الحد من الاستهلاك كما ونوعاً ، بينما تباشر الشركات متعددة الجنسية نشاطها على نحو يخل بالمساواة فى توزيع الدخل بما تحده من مرتبات تفوق كثيراً المتوسط العام السائد كما قد لا تهتم بخلق فرص العمالة باتباعها أساليب انتاج كثيفة رأس المال ومتقدمة تكنولوجيا ، فضلاً عن سعيها عن طريق الدعاية والاعلان لخلق حاجات جديدة على نمط ما هو سائد فى المجتمعات الغربية المتقدمة بما يضر بعملية التنمية .

ولا يقتصر التحدى على ما قد يوجد من تناقض في الاهداف . بل قد ينجم أيضاً نتيجة تأثير نشاط الشركات متعددة الجنسية على نمط وأسلوب التنمية . ان ادخال أساليب الانتاج الحديثة قد يؤدى الى القضاء على القطاع التقليدى . حقيقة أن هذه النتيجة قد تتحقق نتيجة سعى خطط التنمية الى خلق قطاع قومى حديث ، وبصرف النظر عن وجود الشركات متعددة الجنسية من عدمه ، الا أن تحقق هذا الأثر على يد شركة اجنبية متعددة الجنسية يصعب التحكم فيه والحد منه ، كما أن من شأنه أن يخلق قدراً أكبر من السخط .

كذلك غالباً ما تباشر الشركات متعددة الجنسية نشاطها داخل اطار ضيق وعلى نحو مغلق دون الاهتمام الجدى بالمساهمة في تغيير الهيكل العائم للاقتصاد ودفع عجلة التنمية على نحو شامل . ان نشاطها في هذه الحالة يمثل جيوباً منعزلة تساهم في نمو الاقتصاد دون تنميته .

بالاضافة الى ما تقدم فان فروع الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة ، غالباً ما تقوم بمراحل محدودة من مراحل العملية الانتاجية ، وقد تكون هذه المراحل هي أبسطها بحيث تظل المراحل الاساسية التى تحتاج الى خبرة واسعة واستثمارات كبيرة فى الدولة الم . ان ذلك لا يساعد على تكامل اقتصاديات الدولة المضيفة كما يزيد من اعتمادها على الدولة الأم .

الا أنه يتعين ملاحظة أن الآثار السلبية لهذه التناقضات قد ترجع الى عدم قيام الدول الآخذة في النمو بوضع الخطط المتكاملة وقيامها بتوجيه نشاط الشركات متعددة الجنسية على نحو فعال . ان تصميم الدولة المضيفة على تأكيد سيادتها كقيل بدفع الشركات

متعددة الجنسية الى أن تتفادى ما يؤدي الى التناقض مع الاهداف القومية لهذه الدول والا فقلت الترخيص بمزاولة نشاطها .

(ب) يترنب على نشاط الشركات متعددة الجنسية نتائج عديدة بالنسبة لميزان مدفوعات الدولة المضيفة . وفي هذا النطاق يتعين التفرقة بين النتائج المباشرة لهذا النشاط وبين نتائجه غير المباشرة . وتتمثل النتائج المباشرة في التحويلات الرأس مالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحويل عائد الاستثمارات القائمة ، فضلا عما يؤدي اليه نشاط فروع الشركات متعددة الجنسية من زيادة في التصدير والاستيراد . أما النتائج غير المباشرة فمن أمثلتها ما يؤدي اليه نشاط الشركات المذكورة من زيادة في الاستهلاك نتيجة لما يؤدي اليه من زيادة في الدخل وخلق حاجات جديدة ، وما تؤدي اليه زيادة الاستهلاك من زيادة الاستيراد وتقليل المتاح للتصدير . أيضا فانه بالقدر الذي تؤدي اليه الشركات متعددة الجنسية من تشجيع لصناعات محلية جديدة فانها تضيف الى امكانيات التصدير أو الاحلال محل الواردات .

ولا شك أن محاولة تقدير كل هذه النتائج المباشرة وغير المباشرة لنشاط الشركات متعددة الجنسية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة لابد وان تواجه الكثير من الصعوبات المنهجية والعملية . فضلا عن ذلك فان تقدير هذه النتائج يتوقف على ما يتم وضعه من فروض ، خاصة تلك المتعلقة بما اذا كان نشاط الشركات متعددة الجنسية يعد في محمله اضافة الى الاقتصاد القومي للدولة المضيفة أم أنه يعد ، على الاقل جزئيا ، احلالا لنشاط كان من الممكن أن يتم محليا .

ولقد اوضحت دراسة الأمم المتحدة السابق الإشارة اليها أن النتائج المباشرة لنشاط الشركات متعددة الجنسية على موازين

مدفوعات الدول المضيفة الآخذة في النمو تبدو ايجابية • (٨) وتبدو هذه النتيجة أكثر وضوحاً في حالة النشاط الاستخراجي عنه في حالة النشاط الصناعي لتوجه نشاط الفروع الأجنبية نحو التصنيع للاحتلال محل الواردات أكثر منه نحو التصنيع من أجل التصدير • بالإضافة الى أن الشركات متعددة الجنسية قد تلجأ الى تقييد صادرات السلع الصناعية من بعض فروعها الأجنبية احتفاظاً بالأسواق لصالح الشركة الأم أو تنفيذاً لسياسة تقسيم الأسواق مع الشركات المنافسة ، كما أن أسعار ما تستورده الفروع الأجنبية من الشركة الأم قد تنطوي على مغالاة مما يزيد من قيمة واردات الدولة المضيفة •

وبالرجوع الى الأرقام ، فإننا نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية الصناعية التي تلقتها ٤٣ دولة آخذة في النمو خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ قد بلغ ٣٠ ٪ فقط من قيمة ماتم تحويله من عائدات الاستثمارات القائمة في هذه الدول لصالح الشركات متعددة الجنسية • أما اذا استثنينا الدول الآخذة في النمو المنتجة للبتترول فإن النسبة تصل الى ٦٨ ٪ مما يشير الى ضخامة العائدات بالنسبة الى الاستثمارات الجديدة في الدول البترولية •

ولكن لا تلبث أن تتغير تقديرات النتائج المباشرة جذرياً اذا أخذنا في الاعتبار آثار نشاط الشركات متعددة الجنسية على التصدير والاستيراد • ففي دراسة تمت بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية سنة ١٩٦٦ تبين أن فروع الشركات الأمريكية قد قامت بتصدير ما قيمته ٥٤ بليون دولار بينما لم تستورد سوى ما قيمته ١٣ بليون دولار •

See : U.N. Dept. of Economic and Social Affairs, op. cit., (٨)
pp. 54-56.

وإذا رجعنا الى الدراسات التي أخذت في الاعتبار النتائج المباشرة وغير المباشرة فاننا نجد اختلافا بحسب ما يتم وضعه من فروض . ففي دراسة تمت عن تأثير الاستثمارات الامريكية في مجال الصناعات التي تحل محل الواردات في الدول الآخذة في النمو تبين أن النتائج ايجابية اذا ما افترض أن نشاط الشركات متعددة الجنسية لم يكن من الممكن القيام به محليا ، بينما كانت النتائج سلبية اذا ما افترض العكس . (٩)

وفي دراسة أخرى قام بها الانكناد عن النتائج المباشرة وغير المباشرة لنشاط مجموعة من فروع الشركات الاجنبية العاملة في حقل الصناعة في كولومبيا والهند وايران وجاميكا وكينيا والملايو تبين أن ٥٥٪ من عينة تتكون من ١٥٩ منشأة كان لنشاطها تأثيرا ايجابيا على موازين مدفوعات هذه الدول . (١٠)

أما في حالة الدول المضيئة المتقدمة صناعيا ، فإن أغلب الدراسات تشير الى أن النتائج المباشرة وغير المباشرة لنشاط الشركات متعددة الجنسية في هذه الدول على موازين مدفوعاتهما كان ايجابيا . كما تشير هذه الدراسات الى أن قدرا كبيرا من صادرات فروع الشركات متعددة الجنسية في هذه الدول عبارة عن صادرات بين فروع نفس الشركات في دول مختلفة . (١١)

(ج) يحتل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي مكانة هامة بين العناصر المؤدية الى النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة .

C. Hufauer and F.M. Adler: Overseas Manufacturing Investment and the balance of payment (Washington, D.C., U.S. Department of Commerce.

UNCTAD/TD/B/C 3/III.

(١٠)

See, U.N., Department of Economic and Social Affairs, op. cit., (11) pp. 58-59.

ان التقدم العلمى والتطور التكنولوجى يعنىان اكتشاف موارد جديدة واكتشاف استخدامات جديدة للموارد المتاحة فضلا عما يؤدىان اليه من زيادة انتاجية المتاح من الموارد واتباع أساليب وطرق انتاج متطورة -

ويلاحظ ان التقدم العلمى والتطور التكنولوجى يتركزان فى الدول المتقدمة صناعيا ، وانهما يتزايدان بمعدلات كبيرة منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية . هذا فى الوقت الذى تعاني فيه الدول الآخذة فى النمو من تخلف رهيب فى هذا المجال مما أدى الى الاتساع المستمر للفجوة العلمية والتكنولوجية التى تفصل بين هذه المجموعة من الدول وبين الدول المتقدمة صناعيا .

وحيث ان البحث العلمى والتوصل الى الاختراعات على أساسه وتطبيق هذه الاختراعات من الامور التى تحتاج الى استثمارات هائلة ، وتوافر عدد كبير من العلماء والباحثين واليد العاملة الماهرة ، وهى موارد تعاني الدول الآخذة فى النمو من نقصها الشديد فان هذه الدول الاخيرة تجد نفسها مضطرة الى استيراد هذه الاختراعات والتعاقد مع الجهات الاجنبية على كيفية تطبيقها .

ومن شان هذا الاستيراد أن يلقى عشا كبيرا على الدول الآخذة فى النمو متمتلا فى تخصيص مبالغ طائلة للوفاء بقيمة حقوق براءات الاختراع وحقوق الانتاج والعلامات التجارية . ويتم هذا الوفاء أما بطريق مباشر عن طريق دفع اتاوات ورسوم واما بطريق غير مباشر عن طريق رفع أسعار الآلات وقطع الغيار والسلع الوسيطة والحامات التى يتعين استيرادها من الدول المنتجة للتكنولوجيا الحديثة . فضلا عما تقدم فان التكنولوجيا المستوردة غالبا ما لا تتلاءم مع ظروف البلاد الآخذة فى النمو مما يفرض أعباءا جديدة

لتطويرها لتتلاءم مع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الآخذة فى النمو .

وفى دراسة تناولت ست دول آخذة فى النمو هى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسيرالونكا قدرت جملة المدفوعات فى مقابل براءات الاختراع والتراخيص وحقوق المعرفة والعلامات التجارية ، بالاضافة الى رسوم الادارة والخدمات المصاحبة لذلك ، بما يوازي ٧٪ من قيمة صادرات هذه الدول وما يساوى حوالى ٤٪ من ناتجها القومى الاجمالى . كما قدرت هذه المدفوعات بحوالى ١٥ بليون دولار بالنسبة لثلاثة عشر دولة آخذة فى النمو ، وهو مبلغ يعادل نصف الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالدول الآخذة فى النمو . (١٢) كما لوحظ أن قيمة المدفوعات تتزايد بمعدلات مرتفعة تصل الى ٢٠٪ سنويا الامر الذى ينذر باستنفاد نسبة متزايدة من حصيلة الصادرات للوفاء بها . هذا وتلعب الشركات متعددة الجنسية دورا هاما فى السيطرة على قدر كبير من مصادر ونتائج هذا التقدم العلمى والتطور التكنولوجى . حقيقة أن قدرا هاما من البحوث الاساسية تقوم به الدولة او مراكز البحوث العلمية المدعومة ماليا من قبل الحكومة ، الا ان استنباط الاختراعات وتطبيقها تجاريا غالبا ما تقوم به هذه الشركات . أنها تمتلك الامكانيات الكبيرة من رأس المال والمهارات ، كما انها تستطيع أن تقلل من مخاطر تطبيق هذه الاختراعات تجاريا عن طريق ما تقوم به من تنوع فى منتجاتها وفى طرق وعمليات وأساليب الانتاج . فضلا عن ذلك فلديها التنظيم الادارى والفنى القادر على تحقيق أكبر عائد ممكن من التقدم العلمى والتطور التكنولوجى :

(١٢) تمثل هذه الدول الثلاثة عشر ٦٥٪ من مجموع سكان الدول الآخذة

فى النمو ، ٥٦٪ من مجموع انتاجها القومى الاجمالى .

See UNCTAD, Transfer of Technology, TD/106, 1971.

ويلاحظ وجود قدر كبير من التركيز في هذا النطاق . فمن بين ألفين من الشركات التي تقوم بنشاط في مجال التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في الولايات المتحدة نجد أن ٢٨ شركة فقط تساهم بحوالى ٦٣٪ من مجموع الانفاق . وفي فرنسا نجد أن ١٦ شركة من ٤٤٠ شركة تساهم بحوالى ٤٣٪ من مجموع الانفاق . كما يلاحظ أن نشاط البحوث والاختراعات وتطبيقاتها يتم أساسا في الشركة الأم ، وأن نسبة ميزانية الأبحاث التي أنفقتها الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية الأمريكية لم تتجاوز ٦٪ في سنة ١٩٦٦ .

وفي ضوء الحقائق المتقدمة عن الصعوبات التي تواجهها الدول الآخذة في النمو للاستفادة مما يحققه التقدم العلمي والتطور التكنولوجي من نتائج ، وفي ضوء ما يتضح من سيطرة الشركات متعددة الجنسية على قدر هام من مصادر ونتائج هذا التقدم والتطور، فإنه يتعين وجود صيغة تحقق التعاون بما يخدم أهداف ومصالح الطرفين . حقيقة أن ما تحقق نتيجة نشاط الشركات متعددة الجنسية في البلاد الآخذة في النمو لا يزال ضئيلا للغاية ، وينطوي في كثير من الأحيان على استغلال من جانب هذه الشركات ، ولكن هذا لا يمنع بالضرورة من امكانية إيجاد صيغ جديدة تساعد على حصول وعلى سرعة : امتصاص الدول الآخذة في النمو لما تطبقه الشركات متعددة الجنسية من أساليب تكنولوجية . ومن أمثلة هذه الصيغ أن تدخل الدول الآخذة في النمو في مشروعات مشتركة مع هذه الشركات ، أو أن يتم الفصل بين الحصول على رأس المال والحصول على المزايا المرتبطة بالتقدم العلمي والتطور التكنولوجي ، بأن تحصل الدول الآخذة في النمو على هذه المزايا وفقا لتعاقدات خاصة وتقوم بتطبيقها بمعرفة الشركات المحلية ، على أن يقتصر دور الشركات

متعددة الجنسية على تقديم المشورة والخبرة ، وتوفير برامج التدريب المكثفة •

(د) لنشاط الشركات متعددة الجنسية آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على مستوى العمالة في الدولة المضيفة ، وغالبا ما تكون هذه الآثار في مجموعها موجبة • وإذا استبعدنا الحالات الاستثنائية التي يؤدي فيها نشاط الشركات متعددة الجنسية الى تحطيم صناعات قائمة وبالتالي الى احتمال ضياع فرص عمل بقدر أكبر من فرص العمل المتاحة نتيجة نشاط هذه الشركات ، فان الاثر المباشر لهذا النشاط سيكون موجبا بالضرورة • أما الاثر غير المباشر والمتمثل في خلق نشاطات محلية جديدة لتخلم النشاط الرئيسي للشركات متعددة الجنسية فان من شأنه أن يدعم من الاثر الموجب •

الا أن مساهمة نشاط الشركات متعددة الجنسية ايجابيا في زيادة فرص العمالة هي غالبا مساهمة متواضعة اذا ما قورنت بحجم القوة العاملة في الدولة المضيفة ، خاصة اذا كانت إحدى الدول الآخذة في النمو ممن تعاني من مشكلة البطالة الحادة • وتصدق هذه الحقيقة بصفة خاصة في حالة الشركات كبيرة الحجم العاملة في القطاع الاستخراجي وذلك لتمييزها باستخدام أساليب انتاج كثيفة رأس المال • فعلى الرغم من أهمية قطاعي البترول والنحاس في كل من فنزويلا وشيلي الا أن نسبة العاملين في هذين القطاعين لا تتجاوز ٢٣٪ ، ٤١٪ من مجموع القوة العاملة في كل من الدولتين على التوالي •

وإذا كانت مساهمة الشركات متعددة الجنسية متواضعة اذا أخذنا الصورة العامة للعمالة على مستوى الدولة ككل ، فان هذا لا ينفي أهمية هذه المساهمة بالنسبة للاقليم أو المنطقة داخل الدولة التي تنوطن بها فروع الشركات المذكورة ، خاصة اذا كان

هذا الاقليم أو تلك المنطقة تعاني من الركود الاقتصادي . كذلك فان هذه الشركات قد تساهم في رفع مستوى تدريب وكفاءة اليد العاملة المحلية اذا ما تم تشغيل نسبة عالية في مختلف أوجه نشاط هذه الشركات ، خاصة بالنسبة للوظائف الفنية ووظائف الادارة العليا .

ولكن اذا كان للشركات متعددة الجنسية آثار ايجابية على مستوى العمالة فان تأثير نشاطها غالبا ما يكون سلبيا على هيكل الاجور في النولة المضيفة الآخذة في النمو . ان الشركات المذكورة تقوم بدفع أجور تبلغ أضعاف الأجور السائدة محليا ، الأمر الذي يخلق صعوبات للشركات المحلية ويؤدي الى فقدانها للخبرات العاملة بها ويضعف قدراتها على المنافسة . ولعل ما هو أخطر من ذلك ان هذه المسويات المرتفعة للاجور لا بد وأن تجد طريقها في النهاية للتطبيق داخل القطاعات المحلية الأخرى ، على الرغم من أنها تتعدى امكانيات الدول الآخذة في النمو ومستوى الانتاجية بها ، الامر الذي يؤدي الى رفع أسعار منتجاتها واضعاف قدراتها على المنافسة في الاسواق الخارجية وبالتالي على التصدير .

(هـ) الى جانب ما تقدم من نتائج لنشاط الشركات متعددة الجنسية فانه لا بد من الاشارة الى خطورة النتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بهذا النشاط والتي تكمن أساسا وراء قدر كبير مما يوجد من سخط تجاه هذه الظاهرة .

ان نشاط هذه الشركات يثير في الذهن ذكريات السيطرة الأجنبية والاستعمار ، الأمر الذي يتناقض مع الشعور المتصاعد بالقومية والحرص على الحفاظ على الاستقلال السياسي والاقتصادي ، كذلك فان قوة هذه الشركات المالية وسهولة اتصالها بكبار المسئولين في الدولة المضيفة قد تستخدم وسيلة للتأثير على السياسات

الداخلية والخارجية للدولة بما لا يتفق مع مصالحها . أيضا ،
فإن أسلوب حياة العاملين بهذه الشركات ، خاصة الاجانب منهم ،
قد لا يتفق مع القيم والتقاليد السائدة كما قد يفوق في مستواه
أسلوب حياة الغالبية من أبناء الدولة المضيفة .

هذه الامور من شأنها أن تثير حفيظة المثقفين وكبار العاملين
بالدولة والمهتمين بالحفاظ على التيمم والتقاليد وتراث الدولة
المضيفة فضلا عن الحفاظ على معنى العدالة بين أبناء الشعب . أنها
امور تولد شعورا بالعداء تجاه نشاط الفروع الأجنبية للشركات
متعددة الجنسية ، ولا شك أن قدرا من هذا الشعور له ما يبرره
ويجب الاعتداد به .

٢ - نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة للدولة الأم :

من الملاحظ كثيرا من الدول الأم للشركات متعددة الجنسية
هي في نفس الوقت دول مضيفة ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على دول
أوربا وكندا واليابان . ولذلك فإن هذه الدول تجد في شركاتها
متعددة الجنسية قوة توازن بها قوة الشركات الأجنبية العاملة بها
وتعوضها عما يكون هناك من نتائج سلبية لمباشرة هذه الشركات
الآخيرة لنشاطها بها .

ان الدولة الوحيدة التي تعد دولة أم بقدر يفوق كثيرا كونها
دولة مضيفة هي الولايات المتحدة الأمريكية . لذا فإن دراسة نشاط
شركاتها متعددة الجنسية على اقتصادها تحتل أهمية خاصة . وتشير
بعض الدراسات التي تمت حول هذا الموضوع الى الحقائق التالية (١٣):

-
- A) U.N. Department of Economic and Social Affairs, op. (17)
cit., p. 59.
B) Robert B. Stobaugh, U.S. Multinational Enterprises and the U.S.
Economy (Washington, D.C., U.S. Dept. of Commerce, 1972).

(أ) من شأن نشاط الشركات متعددة الجنسية أن يؤدي الى تقليل فرص العمل في الدولة الأم نتيجة لما يؤدي اليه من انتقال رؤوس الأموال الى الخارج دون الاستفادة منها لتمويل مشروعات استثمارية في الدولة الأم ، ونتيجة لما يؤدي اليه هذا النشاط من نقل التكنولوجيا الى الخارج وتمكين الدول المضيفة من انتاج نفس السلعة المنتجة بالدولة الأم . ونظرا لانخفاض الأجور في الدول المضيفة فانها تقوم بانتاج نفس السلع بأسعار أقل من أسعارها في الدولة الأم مما يعرض القوة العاملة في الدولة الاخيرة الى البطالة .

(ب) من شأن نشاط الشركات متعددة الجنسية أن يؤدي الى المساهمة في احداث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأم نتيجة مرة أخرى ، لما يؤدي اليه من تحويلات لرأس المال الى الدولة المضيفة، ونتيجة لما يؤدي اليه من تقليل لفرص التصدير .

ولكن يتعين أخذ الحقيقتين المتقدمتين بقدر كبير من الحذر ، فانتقال رؤوس الأموال من الدولة الأم الى الدولة المضيفة يقابله انتقال عائد رؤوس الأموال من الدولة المضيفة الى الدولة الأم . ولقد لاحظنا أنه في السنوات الاخيرة قد ازداد هذا العائد وأصبح يفوق الاستثمارات المباشرة الجديدة . كذلك فان فقد الدولة الأم لقدرتها على تصدير بعض السلع ليس شرا في جميع الأحوال . ان تقليل انتاج هذه السلع محليا قد يتيح لها الفرصة للتخصص في انتاج سلع أخرى تحتاج الى ما يتوافر لديها من تكنولوجيا أكثر تقدما ، وأمامها فرصة أوسع للتصدير . ان هذا التخصص يتضمن استخداما أكفا للموارد لاتفاقه مع ما تتمتع به الدولة الأم من مزايا نسبية .

وبالرجوع الى الدراسات التطبيقية التي تمت حول ظروف الولايات المتحدة ، نجد أنها لم تصل الى نتائج محددة بالنسبة

لتأثير نشاط الشركات متعددة الجنسية على العمالة وميزان المدفوعات، وأن الأمر يتوقف فيه النهاية على ما يتم تبنيه من فروض . فوفقا لأحد الدراسات التي تمت على تأثير الاستثمارات في الخارج على فرص العمالة بالولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٦/١٩٧٠ نجد أن هذه الاستثمارات قد أدت الى فقد ٤٠٠ ألف الى ١٣ مليون فرصة عمل، بينما نجد أن النتيجة ، تحت فروض أخرى ، هي زيادة فرص العمل بمقدار ٥٠٠ ألف فرصة عمل (١٤) .

على أية حال ، فإن هناك اهتماما متزايدا في الدول الأم بدراسة نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية خاصة السلبية منها . ولكن يلاحظ أن هذا الاهتمام لا يتجه الى منع أو الحد من نشاط الشركات المذكورة في الخارج ، بل الى توجيه هذا النشاط وتنظيمه على النحو الذي يحقق أكبر فائدة للاقتصاد في الدولة الأم .

٣ - نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية الدولية :

الى جانب النتائج المترتبة على نشاط الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للدولة المضيفة والدولة الأم ، هناك عدد آخر من النتائج ذات التأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية الدولية، ومن أهم هذه النتائج ما يلي :

(أ) تمتلك الشركات متعددة الجنسية أصولا ضخمة مقومة

-
- A) United States Senate, Committee on finance, implications of multinational firms for world trade and investment and for U.S. trade and labor (Washington, D.C., 1973).
 - B) Robert, B. Sobaugh, op. cit.
 - C) National foreign trade council. The impact of U.S. direct investment on U.S. employment and trade, New York, 1971. For more references, see U.N. Dept. of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 58-59.

بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها . ومن شأن هذه الحقيقة أن تؤدي إلى زيادة امكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي وكذلك على السياسات النقدية للدول المضيفة والدول الأم .

ان قرارا يتخذ من جانب المسئولين عن ادارة الشركات متعددة الجنسية بتحويل بعض الأصول من دولة إلى أخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية ، خاصة في ضوء ما نعرفه من ضعف النظام النقدي العالمي القائم . حقيقة أن الأصل عدم قيام هذه الشركات بعمليات المضاربة في أسواق النقد ، وأن ما يحدث من اضطرابات في النظام النقدي العالمي لا يمكن أن ينسب إليها أساسا ، إلا أن المسئولين عن هذه الشركات لابد وأن يعملوا على التقليل من المخاطر التي تنتج عن التغيرات في أسعار الصرف ، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد وأن يتدخلوا في سوق النقد العالمي لحماية القيمة الحقيقية لأصول شركاتهم .

(ب) يترتب على نشاط الشركات متعددة الجنسية نتائج عديدة بالنسبة لنظام التجارة الدولية . فحركة رؤوس الأموال التي تستثمرها الشركات المذكورة في الدول المضيفة تؤثر ، كما سبق أن ذكرنا ، على صادرات الدولة الأم . كذلك يلاحظ أن عددا قليلا من الشركات متعددة الجنسية يقوم بتصدير قدر كبير من السلع الصناعية ، وأن نسبة كبيرة من صادرات هذه الشركات يتم بين فروع مملوكة لها أو بين الشركة الأم وهذه الفروع . أيضا يلاحظ أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركة الأم وفروعها لا تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب ، ولكن وفقا للاستراتيجية الشاملة التي تتبناها الشركة المذكورة والتي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية في الدول المستوردة ، مستوى الضرائب من الناحية المطلقة والنسبية ، مستوى الاختلاف والتقلبات في أسعار

الصرف ، سياسة الحكومات تجاه الأتاوات والرسوم التي تتقاضاها الشركات متعددة الجنسية وتجاه تحويل أرباحها الى الخارج ٠٠ الخ .

ومن شأن كل ما تقدم أن يحدث تغيرات هامة في أسس التخصص الدولي وفي هيكل التجارة الدولية ، الأمر الذي يوجب دراسة ما يوجد من علاقة بين حركة التجارة وحركة الاستثمار ، وأن تنشأ التنظيمات والمؤسسات القادرة على دراسة وتخطيط السياسات المحددة لهذه العلاقات . وعلى سبيل المثال ، فإن من شأن تحديد أسعار الصادرات ، التي تتم بين الشركات متعددة الجنسية ، بعيدا عن ظروف العرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقليدية لنظرية التجارة الدولية ، كتغيرات الأسعار المحلية وأسعار الصرف ، في تصحيح ما يوجد من خلل في موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل . بالإضافة الى ما تقدم فإن حقيقة أن هناك عددا قليلا من الشركات متعددة الجنسية يسيطر إنتاج وتصدير قدر كبير من السلع الصناعية والاستخراجية وغيرها يعني أن هذه الشركات قادرة على الاستغلال ، الأمر الذي يدفع حكومات الدول المضيفة الى العمل على محاربة هذه القوة الاحتكارية وغالبا ما يتم ذلك عن طريق قيام الدول المضيفة بوضع القيود واتباع سياسات حماية السوق والإنتاج المحلي ، أو قد تلجأ الى التكتل والاندماج الاقليمي مع دول أخرى لزيادة قوتها التفاوضية تجاه الشركات متعددة الجنسية . ومن شأن كل ذلك ، مرة أخرى ، أن يؤثر على هيكل التجارة الدولية وأن يخلق الكثير من المشاكل السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم .

(ج) تساهم الشركات متعددة الجنسية في خلق مصالح مشتركة بين المديرين وكبار الموظفين العاملين بفروعها في الدول المضيفة وبين استمرار وجود فروع هذه الشركات . وحيث أن هؤلاء

المديرين وركبار الموظفين ومن يرتبط بهم من مجموعات مختارة وضاعطة غالبا ما يتمتعون بنفوذ قوى فى بلادهم ، فان من شأن ذلك أن يؤدي الى زيادة قدرة الشركات متعددة الجنسية على التأثير على سياسة الدول العاملة بها الداخلية منها والخارجية •

كذلك فان الشركات متعددة الجنسية بما تؤدي اليه من زيادة درجة الترابط بين الدول واعتماد بعضها على البعض الآخر تؤدي الى تقوية العلاقات الدولية بين الدول المضيفة والدول الأم وبين الدول المضيفة بعضها البعض الآخر بحيث يصعب على احداها انهاء هذه العلاقة دون تحمل أعباء ونفقات كبيرة •

(د) تثير مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها الكثير من المشاكل القانونية التي تهم بصفة خاصة رجال القانون الدولي العام والخاص والتي تتطلب وضع قواعد قانونية جديدة تحكمها وتحدد الجهة القضائية المختصة بالفصل فيها • ولعل أهم مصادر هذه المشاكل القانونية ما تفرضه الدول المضيفة من ضرائب على الشركات متعددة الجنسية العاملة بها واحتمال ازدواجها مع ما يفرض من ضرائب على الدولة الأم • يضاف الى ذلك ما تتبعه الشركات المذكورة من سياسات لتحديد أسعار منتجاتها وأسعار السلع الوسيطة والمواد الخام المتبادلة بين فروعها على نحو يؤثر على مدى اتفاق الأرباح المعلنة مع الأرباح الحقيقية باتجاهها الى تخفيض الأولى على نحو يؤدي الى تفادي دفع كامل الضرائب المستحقة للدول المضيفة •

المبحث الثاني

الشركات متعددة الجنسية
العاملية في الوطن العربي
وطبيعة نشاطها

نبدأ هذه المبحث بالتركيز على بعض
العقائق الأساسية عن نشاط الشركات
متعددة الجنسية في الوطن العربي .
ثم ننتقل بعد ذلك الى دراسة نشاط
الشركات متعددة الجنسية العاملة في
استغلال البترول العربي على نحو أكثر
تفصيلا ، وذلك لما لهذا القطاع من
اهمية خاصة ، وأخيرا نختتم هذا
المبحث بدراسة ملامح تطور نشاط
الشركات متعددة الجنسية في الوطن
العربي في السنوات الأخيرة .

أولا : بعض الحقائق الأساسية عن نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي

ان محاولة حصر الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن
العربي وتحديد طبيعة نشاطها لا تلبث أن تصطدم بحقيقة نقص
الاحصاءات والبيانات والمعلومات المنشورة على مستوى الوطن
العربي . إلا أن هذا النقص لم يحل دون بذل الجهد لجمع بعض
الاحصاءات والمعلومات من مصادر مختلفة ، والتي قد تغطي ولو
بطريق غير مباشر ، صورة تقريبية عن هذه الشركات وطبيعة
نشاطها .

ويبين الجدول رقم (١) رصيد دول لجنة مساعدات التنمية
(DACC) من الاستثمارات المباشرة في البلاد العربية وبعض
مناطق الدول الآخذة في النمو في نهاية عام ١٩٦٧ ، وإذا افترضنا

مع قدر من التجاوز ، أن القدر الأعظم من الاستثمارات المباشرة لدول لجنة مساعدات التنمية يتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية في هذه الدول ، وإذا افترضنا أن هذه الاستثمارات تمثل نسبة مرتفعة من مجموع الاستثمارات المباشرة من مختلف دول العالم ، فإن البيانات التي يتضمنها الجدول المذكور من الممكن أن تؤخذ كمؤشر ، ولو تقريبي ، عن نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي . وبدراسة هذه البيانات نستطيع أن نستخلص الحقائق التالية عن الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي وطبيعة نشاطها :

(أ) بلغ نصيب الوطن العربي من مجموع رصيد الاستثمارات حوالي ١٢,٣٪ وهي نسبة أكبر من نسبة حجم سكان الوطن العربي الى مجموع سكان الدول الآخذة في النمو .

(ب) أن نسبة كبيرة من استثمارات الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي قد اتجهت الى قطاع البترول . ويمكن التدليل على هذه الحقيقة بالرجوع الى الأرقام الموضحة بالجدول موضوع الدراسة حيث نجد أن نصيب الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول من إجمالي الاستثمارات في الوطن العربي قد بلغ ٧٩٪ (١٥) . وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن قدرا لا يستهان به من الاستثمارات في الدول العربية الأخرى كجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية وتونس قد استخدم في قطاعاتها البترولية ، فإن النسبة المذكورة ترتفع بكل تأكيد الى ما يزيد عن ٧٩٪ .

(ج) تحتل استثمارات الولايات المتحدة المركز الأول في الكثير من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية

(١٥) الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول هنا هي : الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الجمهورية العراقية ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، سلطنة عمان .

(٩٠ر٤) ، ليبيا (٧٧ر٧) ، جمهورية مصر العربية (٧٠ر٧) ، الكويت (٥٤ر٤) ، البحرين (٩١ر٨) ، لبنان (٥٤ر٥) ، سوريا (٥٦ر٨) ، الأردن (٧٥) ، دبي (٤٦ر٢) . هذا بينما تحتل فرنسا المركز الأول في كل من الجزائر (٧١ر٧) ، المملكة المغربية (٤٥ر٢) . تونس (٣٩ر٢) ، موريتانيا (٦٨ر٨) . وتحتل المملكة المتحدة المركز الأول في السودان (٧٤ر٩) ، العراق (٣٧ر٥) ، أبوظبي (٥١ر٢) ، قطر (٤٠ر٥) ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٠٠) وأخيرا تحتل كل من إيطاليا وهولندا المركز الأول في إحدى الدول العربية وهي الصومال بالنسبة لإيطاليا (٨٣ر٣) ، وسلطنة عمان بالنسبة لهولندا (٥٢ر١) (١٦) .

(د) اتسم نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي بقدر كبير من التركيز . ويتضح ذلك في حقيقة انتماء الغالبية العظمى من هذه الشركات الى عدد محدود من الدول لا يتجاوز الخمسة ، فضلا عن تركيز معظم نشاطها في قطاع واحد ، كما سبق أن أوضحنا ، وهو قطاع البترول . ولا شك أن هذه الحقيقة هي انعكاس للروابط التاريخية والسياسية بين كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبين مجموعات الدول العربية التي خضعت لسيطرتها في فترة الاستعمار ، كما أنها تعكس الدور القيادي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة . أما تركيز معظم النشاط في قطاع البترول فإنه يعكس أهمية الطاقة بالنسبة للدول الام للشركات متعددة الجنسية وطبيعة هيكل الموارد الطبيعية في الوطن العربي .

(١٦) طرأ قدر من التغير على هذه الصورة منذ سنة ١٩٦٧ نتيجة قيام بعض الدول بتأميم شركات النفط ومنحها امتياز استغلال لشركات جديدة ، ونتيجة امتداد نشاط الشركات متعددة الجنسية الى قطاعات جديدة خلاف قطاع البترول ، إلا أن الخطوط العريضة لهذه الصورة بقيت ثابتة نسبيا .

جدول رقم (١)

وصيف دول لجنة مساعدات التنمية (DAC) من
الاستثمارات الباشرة في الدول العربية وبعض مناطق
العمل الاغذية في النمو في نهاية عام ١٩٦٧ (ملايين الدولارات
ونسب مئوية

الدولة أو المنطقة	وصيف دول لجنة مساعدات التنمية (« ماين » دولاً)	النسب النوية الى مجموع الاستثمارات في المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات	
			الدول التي يزيد نصيبها عن ٥٠٪	الدول الاخرى الرئيسية
جميع الدول الاغذية في النمو	٣٣١٣٤٣٦	—	الولايات المتحدة ٥٠.٤	المملكة المتحدة ١٩.٩ ، فرنسا ٨.١ ، هولنده ٥.٥
	٦٥٩١.١	—		المملكة المتحدة ٣.٥ ، فرنسا ٢.٣ ، الولايات المتحدة ٢.٨

(تابع) جدول رقم (١)

نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات	الدول التي تزيد نصيبها عن ٥٠%	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات في المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « دولارات » مليون	المولة او المنطقة
الدول الاخرى الرئيسية				آسيا
المملكة المتحدة ٤١٥ ، فرنسا ١٦ ، الولايات المتحدة ٣٥٦ .	-	-	٤٩٩١٥	
المملكة المتحدة ٢٧١	الولايات المتحدة ٥٧٣	—	٣١٠٢٧	الشرق الاوسط
المملكة المتحدة ٩٢ ، كندا ٧٣ .	الولايات المتحدة ٢٣٨	—	١٨٤٤٩٣	غرب الكرة
الولايات المتحدة ١٦٠ .	فرنسا ٧١٧	١٠٠٧	٧٠٢٥	الدول العربية في افريقيا : الجزائر

(تابع) جدول رقم (١)

نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات		النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات في المنطقة		رصيد دول لجنة مساعدات التنمية (مليون دولار)		الدولة او المنطقة
الدول الاخرى الرئيسية	الدول التي يزيد نصيبها عن ٥٠٪	الولايات المتحدة ٧٧٧	٨٨	٥٧٨٢	ليبيا	
فرنسا ٤٥٢ ، الولايات المتحدة ١٩٥ ، ايطاليا ١٥٦	—	٢٧		١٧٩٣	مراكش	
فرنسا ٣٩٢ ، ايطاليا ٢٨٥ ، السويد ١٠٤	—	٢٠		١٣٥١	تونس	
المملكة المتحدة ١٦٢	فرنسا ٦٨٨	١٥		١٠١١	موريتانيا	
ايطاليا ٢٦٧	الولايات المتحدة ٧٠٧	٩		٥٨٠	جمهورية مصر العربية	

(تابع) جدول رقم (١)

تخصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات		النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات في المنطقة	وهي دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	الدولة او المنطقة
الدول الاخرى الرئيسية	الدول التي يزيد نفعها عن ٥٠٪	٠.٦	٣٦٧	السودان
هولندا ٠.١٢٦	المملكة المتحدة ٧٤.٩	٠.٢	١٢.٦	الصومال
الولايات المتحدة ٧.٩	إيطاليا ٨٢.٣			الدول العربية في الشرق الأوسط؛ المملكة العربية السعودية
اليابان ٠.٩٢	الولايات المتحدة ٩.٠٤	٢٧.٩	٨٦.٠	
المملكة المتحدة ٠.٤٥٤	الولايات المتحدة ٥٤.٤	٢٠.٠	٦٢.٠٧	الكويت

(تابع) جدول رقم (١)

نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات		النسب الثروة الى مجموع الاستثمارات في المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	الدولة او المنطقة
الدول الاخرى الرئيسية	المول التي يزيد نصيبها عن ٥٠٪	٦٠	١٨٦٧	المراق
المملكة المتحدة ٣٧٥ ، فرنسا ٢٣٦ ، الولايات المتحدة ٢٣٦ .	-			
المملكة المتحدة ٨٢ .	الولايات المتحدة ٩١٨	٣٩	١٢٢٠	البحرين
فرنسا ٣٩٣ ، الولايات المتحدة ١٣٧ .	المملكة المتحدة ٥١٢	٣٣	١٠٢٥	ابو ظبي
فرنسا ٣١٧ ، المملكة المتحدة ١٤٣ .	الولايات المتحدة ٥٤٥	٢٩	٨٩٩	لبنان

(تابع) جدول رقم (١)

نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات		النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات في المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	الدولة او المنطقة
الدول الاخرى الرئيسية	الدول التي يزيد نصيبها عن ٥٠٪			
المملكة المتحدة ٤٠٥ ، هولندا ٣٣٧ الولايات المتحدة ١٢٩	—	٢٩	٨٩٠	قطر
المملكة المتحدة ٣٧٩	هولنده ٥٢١	٢٣	٧٠٠	مسقط وعمان
—	المملكة المتحدة ١٠٠	٢٢	٦٨٠	جمهورية اليمن الديمقراطية
المملكة المتحدة ١٩٩ ، فرنسا ١٤٢	الولايات المتحدة ٥٦٨	١١	٣٥٢	سوريا
المملكة المتحدة ٢٠٠	الولايات المتحدة ٧٥	٨	٢٤٠	الأردن

(تابع) جدول رقم (١)

نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات		النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات في المنطقة		رصيد دول لجنة مساعدات التنمية مليون دولار «		الدولة او المنطقة
الدول الاخرى الرئيسية	الدول التي يزيد نصيبها عن ٥٠٪					
الدولالات المتحدة ٤٦ر٢ المملكة المتحدة ٢٨ر٤	—	٠٢	٥٦	٤٠٨٤ر٠	٣٢١٥ر٦	دبي
						الدول
						مجموع البرية
						مجموع الدول
						البرية
						البرية
						المنتجة
						للترول

المصدر :

U.N., Department of Economic and Social Affairs, « Multinational Corporations in World Development », N.Y., 1973, ST/ECA/190.

فضلا عما تقدم ، فاننا نستطيع الحصول على المزيد من التفاصيل
عن نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي بالرجوع الى
الجدول رقم (٢) .

حقيقة ان البيانات الواردة في هذا الجدول قد جاءت قاصرة على
دول الشرق الأوسط وهي تشمل ايران واسرائيل دون الدول
العربية في أفريقيا ، الا ان الصورة المستخلصة منها قد لا تختلف
كثيراً عن تلك التي قد تتوافر عن الوطن العربي كوحدة مستقلة
وكاملة . ان الرجوع الى البيانات الواردة في هذا الجدول يمكننا من
اضافة الحقائق الهامة التالية والتي تؤكد ما سبق أن استخلصناه من
الجدول رقم (١) :

(١) ان في الوقت الذي يحظى فيه قطاع البترول بحوالى ٩٠٪
من مجموع الاستثمارات المباشرة فان النسبة الضئيلة الباقية تتوزع
على ما لا يقل عن تسعة قطاعات أخرى . حقيقة ان الصناعات التحويلية
تحظى بما يزيد عن النصف من النسبة المتبقية ، ولكن لا يزال نصيبها
اقل بكثير من نصيب قطاع البترول اذ لا يتجاوز ١٩٠ مليون دولار ،
أي ٦١٪ من مجموع الاستثمارات .

(ب) تحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة في جميع القطاعات
ماعدا قطاعي النقل والبنوك حيث تترك مكانها للمملكة المتحدة .
ويلاحظ ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - تمثلان معا ٨٤٫٤٪
من مجموع الاستثمارات في مختلف القطاعات .

ويلاحظ ان الحقيقتين المتقدمتين تؤكدان مرة أخرى صفة التركيز
التي يتسم بها نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي .

التوزيع على حسب الدول المستثمرة %

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	هولنده	كندا	ألمانيا الغربية	اليابان	إيطاليا	دول أخرى
٥٧٩	٢٧٤	٤٩١	٦١٦	١٤	—	٢٩١	٠٧٠	—
٤٤٣	٢٨٧	٦٠٥	٥٩	—	—	٤٣٤	١٠	—
٥٠٣	—	—	—	—	—	—	—	—
—	١٠٠	—	—	—	—	٢١٦	٢٢	٥٢
١٩١	٢١٥	٦١٢	٢١٦	٥٥	١٠٣	٢١٦	٢٢	٠٧
٦١٧	٢٥٠	٢١٢	—	—	—	—	٢٢	—
٦١٧	٢٢٢	—	—	—	—	—	—	—
٢٧٥٨	٤٢٢	١٦٢	—	—	٢١٧	—	١٨	١٨
٢٠٩	٤٥٥	١٠٩	٢١٦	—	٥٥	—	—	—
٨٨٨	٥٦	٦٠٥	—	—	—	—	—	—
٧٨٢	٢١٧	—	—	—	—	—	—	—
٥٧٣	٢٧١	٥٢	٦١	٢	٧	٢١٧	٨	٤٣

جدول رقم (١)

مصدر دول لجنة مساعدات التنمية (DAC) من استثمارات مباشرة في الشرق الأوسط (١)
موزعة حسب القطاعات والدول المستمرة (٢) في نهاية ١٩٦٧ - ملايين الدولارات ونسب مئوية *

القطاع	مجموع استثمارات لجنة دول مساعدات التنمية مليون دولار	النسبة المئوية للمجموع القطاع	استثمارات دول لجنة مساعدات التنمية مجموع الاستثمارات %
١ - قطاع البترول	٢٧٧٦٤	٨٩.٥	١.٠
انتاج البترول الخام	١٤٧٠.٠	٤.٧٤	١.٠
٢ - المناجم	٦.٠	٠.٢	١.٠
٣ - الزراعة	٢.٥	٠.١	١.٠
٤ - الصناعة التحويلية	١٩.٠٢	٠.٦	١.٠
٥ - التجارة	٣.٠	١.٠	١.٠
٦ - المرافق العامة	١.٥	٠.٣	١.٠
٧ - النقل	١٨.٥	٠.٦	١.٠
٨ - البنوك	٢٧.٥	٠.٩	١.٠
٩ - السياحة	١٨.٠	٠.٦	١.٠
١٠ - أنشطة أخرى	٢٣	٠.٧	١.٠
اجمالي	٣١٠.٢٧	١.٠	١.٠

ملحوظة : (١) دول الشرق الأوسط تشمل إيران واليمن ولا تشمل الدول العربية في أفريقيا .
(٢) الدول الأخرى تشمل استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، النرويج ، البرتغال ،
السويد ، سويسرا *

المصدر : UN, « Multinational Corporations — Field Development », N.Y., 1973, ST/ICA/19

ثانيا : الشركات متعددة الجنسية وقطاع البترول العربي .

تشير الحقائق الأساسية عن نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي الى أن قصة هذه الشركات أساسا قصة استغلال البترول العربي . ومن ثم فإن دراسة الدور الذي تلعبه هذه الشركات في الوطن العربي يتطلب بالضرورة التعرض الى نشاط الشركات العاملة في قطاع البترول على نحو أكثر تفصيلا .

وتتضمن الجداول (٣، ٤، ١٤، ٥)، بعض البيانات الأساسية التي تساهم في الفاء الضو على نشاط الشركات العاملة في قطاع البترول العربي . كما تساهم في فهمنا لطبيعة هذا النشاط . فالجدول رقم (٣) يتضمن أسماء الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع البترول في الدول العربية الاعضاء بمنظمة الاوبك مع بيان هيكل توزيع اسهم ملكية هذه الشركات ، أما الجدولان رقمي (٤، ١٤) فيتضمنان بيانات عن انتاج وايرادات بترول هذه المجموعة من الدول العربية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ، ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، وأخيرا فإن الجدول رقم (٥)

يتضمن بيانات عن قيمة الاستثمارات الجارية وعائد الاستثمارات القائمة في بعض مناطق الدول الآخذة في النمو ، كما يتضمن بيانات عن مقدار التفاوت بين المتغيرين السابقين خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ بالنسبة لكل منطقة .

ولإلقاء المزيد من الضوء على الظاهرة موضوع البحث تم في الجدول المذكور التمييز ، بالنسبة لكل منطقة من مناطق الدول الآخذة في النمو وبالنسبة لمجموع هذه الدول ، بين أرقامها الكلية ، وأرقام دولها المنتجة للبترول . ولقد ركزنا في الجدول المذكور أيضا على منطقتي أفريقيا وآسيا وهما المنطقتان اللتان تضمان كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول .

جدول رقم (٣)

شركات البترول متعددة الجنسية العاملة في الدول العربية
الأعضاء بمنظمة الاوبك

أولا : دولة الامارات العربية المتحدة :

١ - شركة أبو ظبي للبترول (ليمنت) :

أكبر الشركات العاملة في أبو ظبي ، وهي جزء من مجموعة شركات البترول التي تعمل في العراق والتي تمتلكها الشركات الآتية:

- شركة البترول البريطانية « British Petroleum » ٢٣٣٧٥٪

- الشركة الفرنسية للبترول ٢٣٣٧٥٪

- شركة شل ٢٣٣٧٥٪

- شركة اسو موبيل ٢٣٣٧٥٪

- مؤسسة جولبينكيان « Gulbenkian » ٥٠٪

٢ - شركة المناطق البحرية في أبو ظبي « ليمتد » وتمتلكها
شركتان هما :

- شركة البترول البريطانية $\frac{76}{100}$
- الشركة الفرنسية للبترول $\frac{23}{100}$
- وفي نهاية عام ٧٢ ، باعت شركة البترول البريطانية ما يعادل
٤٠ / من نصيبها في هذه الشركة الى شركة تنمية البترول اليابانية .

٣ - شركة فيليبس / AGIP / أمينويل :

اكتشفت هذه الشركة البترول عام ١٩٦٩ بكميات محدودة
وتمتلك حكومة أبو ظبي ١٥٪ من أسهمها . أما بقية الاسهم فهي
موزعة على النحو التالي :

- شركة فيليبس للبترول $\frac{2}{3}$ $\frac{41}{100}$
- الشركة الاميركية المستقلة (أمينويل) $\frac{2}{3}$ $\frac{16}{100}$
- شركة AGIP $\frac{2}{3}$ $\frac{41}{100}$

٤ - شركة أبو ظبي للبترول (اليابان) ادوك :

وتمتلكها الشركات اليابانية التالية :

- شركة ماروزين (Maruzen) $\frac{25}{100}$
- شركة دايكيو (Daikyo) $\frac{25}{100}$
- نيبون للتعدين (Nippon Mining) $\frac{25}{100}$
- ادارة التعاون العامة للبترول $\frac{18}{100}$
- شركات يابانية اخرى $\frac{16}{100}$

٥ - شركة بترول الشرق الاوسط (ليمتد) :

وتمتلكها مؤسسة ميتسوبيتشى اليابانية : « Mitsubishi »

٦ - مجموعة الاميراطا « Amerada Group » وتكون من :

Pan Ocean فى الولايات المتحدة ٦٠٪

شركة سيراكيز الكندية « Syracuse » ٢٠٪

مشروعات وينجتون « Wington » ٢٠٪

٧ - شركة البنلق :

وتمتلكها ثلاث شركات بالتساوى :

• شركة البترول البريطانية

• الشركة الفرنسية للبترول

- مجموعة من الشركات اليابانية ومن بينها ممثل عن شركة

قطر للبترول ، وشركة North Slope للبترول وشركة أبو ظبى

للبترول ، وشركة الاسكا لتنمية البترول .

ثانيا : الجزائر :

هناك حوالى ٢٠ شركة تعمل فى مجال البترول فى مقدمتها

شركة سونتراك Sonatrach ، وهى شركة تمتلكها الدولة

بالكامل . والى جانب هذه الشركة توجد الشركات التالية :

١ - المؤسسة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول فى الجزائر .

٢ - المؤسسة الوطنية لبترول الاكويتين « Aquitaine » وتمتلكها

شركة البترول البريطانية والشركة الفرنسية للبترول وشركات

أخرى .

- ٣ - شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وتمتلكها الحكومة الجزائرية وشركة شل وشركات أخرى .
- ٤ - مؤسسة البترول الفرنسية في الجزائر .
- ٥ - المؤسسة الفرنسية للاستغلال والحفر .
- ٦ - المؤسسة المساهمة للبترول ، وتمتلك شركة CIE الفرنسية للبترول ٨٥٪ من أسهمها بينما تمتلك الجزء الباقي شركات أخرى .
- ٧ - شركة حفر واستغلال البترول .
- ٨ - مؤسسة الاوراس الفرنسية للبترول « ORAS »
- ٩ - شركة اوزونيا « Ozonia » الفرنسية للبترول .
- ١٠ - شركة الباسو « El Paso » للغاز الطبيعي .
- ١١ - شركة حفر آبار البترول .
- ١٢ - شركة جيتي « Getty » للبترول .
- ١٣ - شركة هوبل التعاونية .
- ١٤ - شركة بترول الجزائر .
- ١٥ - شركة استغلال المواد الهيدروكربونية بمنطقة هاسي وميل « Hassi R'mel » وهي شركة تمتلكها الحكومة الجزائرية بالاشتراك مع الشركة الفرنسية للبترول وشركات أجنبية أخرى .
- ١٦ - الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول .
- ١٧ - شركة التنقيب واستغلال البترول .
- ١٨ - شركة يورفيرب « Eurferb »
- ١٩ - مؤسسة المشاركة البترولية .

ثالثا : العراق

هناك أربع شركات للبترول في العراق ، احدها تمتلكها الدولة وهي شركة البترول الوطنية ، والثانية هي شركة البترول العراقي (I P C) وتمتلكها الشركات التالية :

- شركة البترول البريطانية ٢٣,٧٥٪
- الشركة الفرنسية للبترول ٢٣,٧٥٪
- شركة شل الملكية الهولندية ٢٣,٧٥٪
- شركة اسو ١١,٨٧٥٪
- شركة موبيل اويل ١١,٨٧٥٪
- مؤسسة جوليبنكيان ٥٪

أما الشركتان الاخريتان ، وهما شركة البصرة للبترول (B P C) وشركة الموصل للبترول (M P C) فانهما تتبعان شركة البترول العراقي .

رابعا : الكويت

هناك ثلاث شركات أجنبية الى جانب الشركة الوطنية للبترول، هذه الشركات الثلاث هي :

- ١ - شركة البترول الكويتية وتمتلكها شركة البترول البريطانية ، وشركة بترول الخليج .

٢ - الشركة العربية للبترول « اليابان »

- حكومات الكويت ٢٠٪
- شركات يابانية ٨٠٪

- ٣ - شركة البترول المستقلة الامريكية « امينويل » .

خامسا : ليبيا :

هناك عدد كبير من شركات البترول تعمل فى ليبيا وأهمها :

١ - الشركة الليبية الوطنية للبترول وتمتلكها الدولة .

٢ - شركة أوزيريس للبترول « OASIS »

وهى شركة تمتلكها مجموعة من الشركات الأجنبية انضمت اليها شركة شل ، الا أن الدولة استولت على نصيب شركة شل سنة ١٩٧٤ .

٣ - شركة البترول الغربية .

٤ - شركة أسو/ستاندارد « ليبيا » ، وهى شركة تمتلكها شركة اكسون « EXON »

٥ - شركة البترول الأمريكية فيما وراء البحار .

وهى شركة تمتلكها كل من شركتى ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وتكساكو ، وتم تأميمها سنة ١٩٧٤ .

٦ - شركة موبيل جلزينبرج « Gelsenberg » وتمتلكها :

- شركة موبيل ٦٥٪

- شركة جلزينبرج ٣٥٪

٧ - شركة أسوسيرتي « Esso Sirte » وتمتلكها :

- شركة اكسون ٥٠٪

- وودجريس ٥٠٪

- اتلانتيك ريتش فيلد ١٪

- ٨ - شركة أموكو الدولية « Amoco » وهي شركة أمريكية .
- ٩ - شركة الخليج العربي للبترول وهي شركة حكومية « Aquitaine »
- ١٠ - المؤسسة الوطنية لبترول الكويتين
- مجموعة من الشركات الأجنبية الفرنسية والأسبانية والأمريكية .
- ١١ - شركة فيليبس للبترول - شركة أمريكية .

سادسا - قطر :

هناك أربع شركات ولكن اثنتان فقط هما اللتان تقومان بالانتاج حاليا وهما :

١ - شركة قطر للبترول :

شركة تابعة لشركة البترول العراقي وهي مملوكة للشركات التالية :

٢٣٣٧٥٪	- شركة البترول البريطانية
٢٣٣٧٥٪	- الشركة الفرنسية للبترول
١١٨٧٥٪	- شركة اكسون
١١٨٧٥٪	- شركة موبيل أويل
٥٪	- مؤسسة جولبينكيان

٢ - شركة شل - قطر :

تمتلكها بالكامل شركة شل الهولندية الملكية .

سابعا : المملكة العربية السعودية :

هناك عدة شركات أجنبية تعمل في المملكة العربية السعودية ومنها :

١ - شركة بترومين وتمتلكها الدولة .

٢ - شركة البترول الأمريكية العربية (أرامكو) وتمتلكها :

— شركة اكسون ٣٠٪

— شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ٣٠٪

— شركة تكساكو ٣٠٪

— شركة موبيل أويل ١٠٪

٣ - شركة البترول العربي .

— وتمتلك الحكومة السعودية ٢٠٪ من أسهمها .

٤ - شركة جي تي للبترول « Getty »

Mamam Saeed Al-Otaibi

OPEC and the Petroleum Industry, Groom Helm,

London, 1975.

جول رقم (٤٤)

انتاج وإيرادات الدول العربية من البترول (١٩٧٥ - ١٩٧١)

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
الانتاج (مليون برميل سنوياً)					
٦.٢	٦.٤	٥٥٦	٣٨٤	٣٣٩	الإمارات العربية المتحدة
٣٣١	٣٥٣	٣٧١	٣٧٣	٢٧٦	الجزائر
٧٨٥	٦٤٠	٦٦٨	٣٨٢	٥٩٤	العراق
٧٤٨	٩٣٨	١١١٤	١٢١٨	١١٦٤	الكويت
٥٣١	٥٤٤	٧٩٤	٨١٣	٩٨٩	ليبيا
١٦٠	١٩٠	٢٠٨	١٧٦	١٥٦	قطر
٢٥٨١	٣٠٩٩	٢٧٦٩	٢١٦٣	١٧٠٧	السعودية
الإيرادات (مليون دولار سنوياً)					
٦٠٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠	٥٥١	٣٤١	الإمارات العربية المتحدة
٣٣٧٥	٣٧٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٣٥٠	الجزائر
٧٥٠٠	٥٧٠٠	١٨٤٣	٥٧٥	٨٤٠	العراق
٧٥٠٠	٧٠٠٠	١٩٠٠	١٦٥٧	١٤٠٠	الكويت
٥١٠٠	٦٠٠٠	٢٣٠٠	١٥٩٨	١٧٦٦	ليبيا
١٧٠٠	١٦٠٠	٤٠٩	٢٥٥	١٩٨	قطر
٢٥٦٧٧	٢٢٥٧٤	٤٣٤٠	٣١٠٧	٢١٤٩	السعودية

جدول رقم ٤
التكديج والتبرعات الدول العربية من البترول (١٩٦٠ - ١٩٧٣)

الدولة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الإمارات العربية المتحدة							الإنتاج بـ (مليون) برميل في المتوسط							
	١٨١١٠٠	٢٣٠٩٠٠	٤٣٦٩٠٠	٥٠٤٣٠٠	٥٧٥٨٠٠	٥٥٨٧٠٠	٧٠٨٧٠٠	٨٢٥٧٠٠	٩٠٤٢٠٠	٩٤٦٦٠٠	٩٩٤٠٠٠	٦١٢٨٠٠	٩٣٤٠٠٠	١٠٤٩٨٠٠
الجزائر	٩٧٢٢٠٠	١٠٠٧١٠٠	١٠٠٩٢٠٠	١١٦٦٩٠٠	١٢٥٥٢٠٠	١٣٦٦٠٠	١٣٦٢٢٠٠	١٢٢٨١٠٠	١٠٥٢٣٠٠	١٠٥٢١٢٠٠	١٠٥٤٨١٠٠	١٠٥٢٩١٠٠	٧٨٠٤٠٠	١٠٠٦٣٣٠٠
العراق	٦٦٩١٨٠٠	١١٧٣٥٠٠	١٩٥٧٨٠٠	٢٠٩٦٣٠٠	٢٣٠١٠٠٠	٢٦٠٣٠٠٠	٢٨٤٤١٠٠	٢٤٩٩٨٠٠	٣١٦٣٥٠٠	٣٧٧٣٤٠٠	٣٩٨٩٦٠٠	٣١٩٦٧٠٠	٣٣٨٩٨٠٠	٣٠١٤١٠٠
الكويت	—	١٨٢٠٠	١٨٢٣٠٠	٤٤١٨٠٠	٨٦٢٣٠٠	١٢٦٨٨٠٠	١٥٠١١٠٠	١٧٤٠٥٠٠	٣٦٠٢١٠٠	٣٦٠٩١٠٠	٣٣١٨٠٠٠	٣٣٦٠٨٠٠	٢٣١٤٧٠٠	٢١٨٥٣٠٠
ليبيا	١٧٤٤٠٠	١٧٧٢٠٠	١٨٦٢٠٠	١٩١٥٠٠	٢١٥٣٠٠	٢٣٣٦٠٠	٢٩١٣٠٠	٣٣٦٠٠	٣٣٦٥٠٠	٣٥٥٥٠٠	٣٦٢٤٠٠	٤٣٠٧٠٠	٤٨٢٤٠٠	٥٧٠٣٠٠
قطر	١٣١٣٥٠٠	١٤٨٠١٠٠	١٦٤٢٩٠٠	١٨٧٦٠٠٠	٢٢٠٦٠٠٠	٢٦٠٩٠٠٠	٣٨٠٦٢٠٠	٤٠٤٤٢٠٠	٣٠٢١٦٠٠	٣٧٩٩٣٠٠	٤٧٧٩٣٠٠	٤٧٧٩٣٠٠	٦٠١٤٧٠٠	٧٥٩٤٨٠٠
الإمارات العربية المتحدة							الإيرادات							
	—	—	—	—	—	—	٣٥٠٠	١١٩٠٠	٣٥٠٠	٦٣٨٠	٧٩٥٠	٩٥٥٠	١٧٩٠٣	٢٢٠٠٣
الجزائر	—	—	—	—	—	—	—	—	١٩٩٠٠	٢٦٦٠٠	٢٦٦٠٠	٢٧٦٠٠	٦١٣٠٣	٣٧٤٠٠
العراق	٩٠٠٠	٩٤٨٠	٩٥٨٠	١١٠٠	١٢٦٠٠	١٢٦٠٠	١٤٠٠٠	١٢٦٠٠	٢٠٣٠٣	١٩٩٠٠	٢١٣٠٠	٢١٣٠٠	٣٤٦٠٧	—
الكويت	١٥٨٠٠	١٦٧٠٠	١٧٣٠	١٩٠٠٠	٢٠٦٠٠	٢١٦٠٠	٢٣٦٠٠	٢٦٣٠٠	٢٦٤٠٠	٢٧٩٠٠	٢٩٧٠٠	٣٥٤٠٠	٥٠٦٠٠	—
ليبيا	—	—	١٤٢٠	٣٨٥٠	٧٥٢٠	١٢٥٠٤	١٨٦٠٠	٢٢٢٠٣	٣٥٧٠٨	٤١٩٠٧	٤٨٢٠٠	٥٩٢٠٧	٥١٤	—
قطر	١٩٥٠	١٩٥٠	٢٠٢٠	٢١٦٠	٢٢٨٠	٢٤٧٠	٣٣٠٠	٣٨٠٠	٤٦٠٠	٤٩٢٠	٥١٠٠	٨٢٠٠	١٠٢٠	—
السعودية	٢٣٢٠٧	٣٧٧٠٠	٤٠٩٠٧	٦٠٧٠٧	٥٢٢٠٢	٦٦٢٠٠	٧٨٦٠٠	٦٠٩٠٠	١٢٦٠٠	١٢٦٠٠	١٢٦٠٠	٢١٤٠٠	٣١٠٧	—

المصدر : Manif Saeed Al-Otaiba, OPEC and the Petroleum Industry, Groom Helm, London, 1975.

جدول رقم (و)
الاستثمارات المباشرة الأجنبية ، وعائد الترخيم من الاستثمارات
المباشرة القائمة في بعض المناطق الاغنية في النمو - مليون دولار .
١٩٦٥ - ١٩٧٠ .

المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١ - كل افريقيا	٢٨٠.٨٨ (١)	١٦٢.٥٧	٢٤١.٥٥	٢٠١.٦٦	٢٣٥.٥٥	٢٧٠.٥٧
الاستثمارات الجارية	٢٨٠.٨٨ (١)	١٦٢.٥٧	٢٤١.٥٥	٢٠١.٦٦	٢٣٥.٥٥	٢٧٠.٥٧
عائد الاستثمارات القائمة			٧١٨.٥٨	٩٦٣.٥٧	٩٢٤.٥٢	٩٩٦.٥٢
الميزان	١٩٨.٥٦ -	٥٥٥.٥١ -	٤٦٧.٥١ -	٧٦٢.٥١ -	٦٨٨.٥٨ -	٧٢٥.٥٥ -
٢ - الدول الافريقية المنتجة للبترول (١)	٤٨.٥٧ (١)	٨٩	١٨٠	١٤٨	١٨٩	٢٢٨
الاستثمارات الجارية	٤٨.٥٧ (١)	٨٩	١٨٠	١٤٨	١٨٩	٢٢٨
عائد الاستثمارات القائمة	٣٣١.٥٥ (١)	٦٦٥	٦٥٢	٩٠.٦	٨٦٨	٩٣٦
الميزان	٢٨٢.٥٥ -	٥٧٦ -	٤٧٢ -	٧٥٨ -	٦٧٩ -	٧٠٨ -

تابع جدول رقم (٥٠)

المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٣ - كل آسيا وغرب آسيا :						
الاستثمارات الجارية	٤٣٦,٩	٢٧١,٢	١٨٥	١٥٩	١٨٩,٥	٢٠٠,١
عائد الاستثمارات	١٣٦,٧	١٥٩,٢	١٧٤,٤	١٩٩,٧	٢١٢,٨	٢٤٠,١
القائمة						
الميزان	٩٣٠,٥-	١٢٢١,٢-	١٥٥٩,٢-	١٨٢,٨٥-	١٩٤٤,٩-	٢٢٠,١٨-
٤ - دول آسيا وغرب آسيا						
المنتجة للبروك : (١)	٣٠,٥٩	١٧٦	١٢٥	٦٥	٧٣	٢٠
الاستثمارات الجارية	١١٩,٨٧	١٤٤,٢	١٥٤,٠	١٧٥,٨	١٨٩,٢	٢١٦,٦
عائد الاستثمارات						
القائمة						
الميزان	٨٩٢,٨-	١٢٦٦-	١٤١٥-	١٦٩٣-	١٨١٩-	٢١٤٦-
٥ - مجموع الدول الاخذة في النمو :						
الاستثمارات الجارية	١٢١,٥٤	١٢١,٥٤	١٠٧,٤	١٢٧,٢	١٥١,٣٦	١٦١,٢٧
عائد الاستثمارات	٤٠,٦٣	٤٠,٦٣	٤٢,٦	٤٩,٨٢	٥١,٥٨	٥٣,٤١
القائمة						
الميزان	١٨٤,٣٧-	٢٨٤,٨٥-	٢١٢,٧٢-	٣٦١,٠٦-	٣٦٤,٢٢-	٣٧٢,٩١-

المنطقة					
١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١ - مجموعة الدول الإخذة في النمو المنتجة للبترو الاستثمارات الجارية عائد الاستثمارات الثانية البرازيل					
٤٢٥٦	٣٧٤	٣٨٥	٣١٧	٣٨٦	٣٢٢
٢٢٤٥٢	٢٨١٦	٢٨٦٦	٢٣٩٤	٣٤٣٥	٣٦٦٣
١٨٠٩٦	٢٤٤٢	٢٤٨١	٢٩٩٧	٣٠٤٩	٣٣٤١

U.N. & Multinational Corporations in World Development,
op. cit.

المصدر :

(١) باستثناء الجزائر .

(٢) إيران - العراق - المملكة العربية السعودية .

وبدراسة وتحليل البيانات الواردة فى هذه الجداول الثلاثة ،
والكثير مما نشر عن البترول العربى ودور الشركات متعددة الجنسية
فى استخراجة وتسويقه ، وبدون الدخول فى التفاصيل المتشعبة
لصناعة البترول ، نستطيع أن نبرز الحقائق التالية :

(أ) سبق أن أوضحنا فى المبحث السابق أن أحد الخصائص الهامة
للشركات متعددة الجنسية أنها تباشر نشاطها فى ظل سوق احتكار
القاء . هذه الخاصية تتعلق بشكل واضح على نشاط الشركات العاملة
فى قطاع البترول العربى . فهناك ثمانية شركات أم تسيطر بنفسها أو
عن طريق فروعها والشركات التابعة لها على صناعة البترول العربى بل
على صناعة البترول فى العالم غير الشيوعى ، وهذه الشركات هى :
ستاندرد أويل أوف نيو جيرسى ، برتش بتروليم ، رويال دتش شل ،
جولف أويل ، تيكساكو ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، موبيل
اويل وكامبانيه فرانسييزدى بترول . ولقد قامت هذه الشركات
الثمانية فى بداية الستينات بتسويق كل انتاج البترول فى المملكة
العربية السعودية والعراق والكويت من دول الوطن العربى ، فضلا
عن انتاج البترول فى ايران وفنزويلا ، ولقد بلغ انتاج هذه الدول
ما يزيد عن ٨٠٪ من مجموع انتاج بترول العالم غير الشيوعى فى
ذلك الوقت . كما قامت نفس الشركات بالسيطرة على صناعة نقل
وتكرير البترول الخام فضلا عن تسويق منتجات البترول فى الدول
المستهلكة على مستوى تجارة الجملة والتجزئة . وهكذا امتد هيكل
سوق احتكار القلة ، الذى تعمل من خلاله هذه الشركات ، رأسيا
ليشمل تقريبا جميع مراحل صناعة البترول ، وليؤكد سيطرة هذه
الشركات على جميع جوانب هذه الصناعة .

وإذا كان هيكل سوق احتكار القلة يسمح نظريا بصور مختلفة
من السلوك ، فإن هذه الشركات قد اتبعت فى الواقع صورة السلوك
القائمة على أساس الاتفاق الصريح أو الضمنى من أجل تفادى حرب

الأسعار ، خاصة بالنسبة لحام البترول . كما نشأ بينها في نفس الوقت قدر من التعاون في المراحل المختلفة لصناعة البترول . ومن أمثلة هذا التعاون القيام باستثمارات مشتركة عن طريق تكوين شركات فرعية تابعة تقوم بالبحث واستغلال البترول في بعض المناطق الجديدة ، ويتم توزيع أسهمها وفقا للقواعد التي يتم الاتفاق عليها من خلال التفاوض . كذلك لجأت هذه الشركات الى إبرام عقود طويلة الأجل فيما بينها بغية تحقيق التكامل وضمان استغلال كل الطاقات الانتاجية التي تمتلكها . ولعل من الصور التقليدية لهذه العقود قيام الشركات التي تملك طاقات في صناعة التكرير تفوق ما يقع تحت سيطرتها من بترول خام ، مثل شركة شل ، بالتعاقد لأجل طويلة على شراء بترول خام من تلك الشركات التي يوجد لديها فائض مثل برتش بتروليوم .

وهكذا يتضح أن الشركات المذكورة قد اتبعت ذلك السلوك الذي يؤكد سيطرتها على صناعة البترول في العالم ويزيد من قدراتها الاحتكارية .

(ب) اذا كان الاتجاه الغالب ، وحتى بداية الستينات ، يتمثل في الاتفاق الصريح أو الضمني بين الشركات العملاقة للسيطرة على صناعة البترول بمختلف جوانبها فان رياح التغيير لم تلبث أن هبت ووجد اتجاه مضاد يسعى الى الحد من سيطرة الشركات الثمانية المذكورة ولقد تمثل هذا الاتجاه المضاد في أمرين :

الأمر الأول : دخول عدد جديد من الشركات متعددة الجنسية المستقلة عن الشركات الثمانية العملاقة الى صناعة البترول . ولقد حصلت هذه الشركات على حقوق امتياز في بعض أجزاء الوطن العربي ، خاصة في الجزائر وليبيا وبعض دول الخليج .

الأمر الثاني : تزايد وعى حكومات الدول المنتجة للبترول

بحقوقها في مواجهة الشركات متعددة الجنسية العاملة بها ، ودخولها في تكتل الدول المنتجة والمصدرة للبترول « OPEC - الأوبك » . ولقد أدى هذا الأمر الى تغيير موازين القوى على مستوى العالم لصالح الدول المنتجة والمصدرة للبترول . لقد نجحت هذه الدول في تأكيد مبدأ المشاركة ، فضلا عن نجاحها في رفع أسعار البترول وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، بالإضافة الى دخولها بمفردها أو بالاشتراك مع شركات جديدة الى صناعة استخراج البترول الخام فضلا عن نقله وتكريره .

ومع التسليم بأهمية ما تحقق من تطور في هذا المجال ، فإن الصفة الغالبة لهيكل السوق لازالت هي سوق احتكار القلة مع بعض التعديلات في سلوك الشركات الثمانية العملاقة بما يتفق مع وجود شركات أخرى صغيرة نسبيا الى جانبها ، وبما يتفق مع النمو المستمر لقوة الحكومات المنتجة والمصدرة للبترول وتكتلها في منظمة الأوبك . اننا الآن وبعد قيام الأوبك نواجة سوق احتكار القلة على جانبي سوق انتاج البترول الخام مع كل ما يعنيه مثل هذا الهيكل من احتمالات الصراع والتأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . انه صراع يدور حول أهم مصدر من مصادر الطاقة في الوقت الحالي ، ولا يخفى ماللطاقة من أهمية بالغة بالنسبة لحضارة العالم وتقدمه .

(ج) سبق أن أوضحنا في المبحث الأول ، عند دراسة نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها على موازين مدفوعات الدولة المضيفة ، أن عائد الاستثمارات القائمة أصبح يفوق بكثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجارية في الدول الآخذة في النمو . هذه الحقيقة تبدو واضحة في الجدول رقم (٥) سواء أخذنا في الاعتبار الدول الآخذة في النمو ككل أو ركزنا على دول منطقة افريقيا ، أو دول منطقة آسيا وغرب آسيا وهما المنطقتان اللتان توجد بهما دول الوطن

العربي • لقد بلغ عائد الاستثمارات القائمة في الدول الآخذة في النمو سنة ١٩٧٠ حوالى ٢٣١/ من قيمة الاستثمارات الجارية في نفس السنة ، بينما بلغت هذه النسبة ٣٦٨٪ في منطقة أفريقيا ١٢٠٪ في منطقة آسيا وغرب آسيا •

والذى يهمنى التركيز عليه في هذا المجال هو أن هذه الزيادة فى عائد الاستثمارات القائمة على قيمة الاستثمارات الجارية إنما ترجع أساساً إلى قطاع البترول • فالجدول رقم (٥) يفرق بالنسبة لكل مجموعة من الدول ، كما سبق أن أوضحنا ، بين دول هذه المجموعة ككل وبين دول المجموعة المنتجة للبترول • ومن الواضح أن العجز بالنسبة للدول المنتجة للبترول خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ يمثل نسبة عالية جداً من العجز فى دول المجموعات المختلفة

فالعجز الموجود فى الدول المنتجة للبترول فى أفريقيا سنة ١٩٧٠ يبلغ ٩٧٫٧٪ من قيمة العجز فى المنطقة ككل ، بينما تبلغ النسبة ٨٩٫٦٪ فى آسيا وغرب آسيا •

وعلى الرغم من عدم وجود أرقام منفصلة عن الدول العربية المنتجة للبترول ، إلا أنه بالرجوع إلى أرقام إنتاج البترول فى العالم العربى نستطيع أن نتبين مدى ضخامة هذا الإنتاج وبالتالى مدى ضخامة ما تحصل عليه الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع البترول العربى من عائد على استثماراتها القائمة (١٧) ولا شك أن لهذه الحقيقة أهميتها عند تقويمنا لدور الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى فى المبحث القادم •

(١٧) انظر جدول رقم (٤) عن إنتاج وإيرادات الدول العربية من البترول •

ثالثا : ملامح تطور نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي

تعرضنا ونحن في مجال الحديث عن الشركات متعددة الجنسية وقطاع البترول العربي الى أهم ملامح تطور نشاط الشركات العاملة في ذلك القطاع . وكان في مقدمة هذه الملامح اتجاه الشركات المتزايد الى الموافقة على أن تقوم حكومات الدول المنتجة والمصدرة للبترول بدور أكثر فاعلية وتأثيرا على صناعة البترول بها . فازاء ازدياد وعى وإدراك هذه الدول وتكتلها في منظمة الأوبك ، اضطرت الشركات الى قبول مبدأ المشاركة والتسليم بضرورة رفع الأسعار . كما يلاحظ أنه مع التسليم بأهمية قطاع البترول وبقائه في مقدمة القطاعات التي تحظى باهتمام الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي . الا أننا نلاحظ اهتماما متزايدا من قبل الشركات متعددة الجنسية في الفترة الأخيرة بقطاعات أخرى ، في مقدمتها قطاع البنوك والمال ، قطاع الصناعات التحويلية ، قطاع السياحة ، ومن المتوقع أن يزداد

هذا الاهتمام بمعدلات أكبر في المستقبل . ولا شك أن هذا الاهتمام المتزايد بالقطاعات المشار إليها يعد أحد الملامح الهامة لتطور نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي مما يتعين رصد تحليله بغية الوصول الى أفضل السياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الوطن العربي في التنمية والتقدم .

وإذا بدأنا بقطاع المال والبنوك ، فأننا نجد أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للبتروول تحقق فائضا ضخما من إيراداته ، وأن هذا الفائض من المتوقع أن يستمر خلال السنين القادمة . هذا الفائض لابد وأن يبحث عن فرص استثمار خارج هذه الدول . لذلك وجدنا المؤسسات المالية والبنوك متعددة الجنسية تسارع الى التواجد في المنطقة العربية عن طريق فتح فروع مستقلة لها ، أو عن طريق المشاركة مع المؤسسات المالية والبنوك المحلية ، وذلك لتجميع هذا الفائض في صورة ودائع لديها وتوجيهه نحو فرص الاستثمار التي تتفق مع أهدافها . (١٨)

وبدراسة نشاط وسلوك الشركات متعددة الجنسية العاملة في هذا القطاع فانه يهنا الإشارة الى حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن قيمة رأس مال هذه الشركات لا يعكس حقيقة حجم نشاطها ، وهي سمة تتميز بها الشركات العاملة في قطاع المال والبنوك اذا ما قورنت بغيرها من الشركات متعددة الجنسية في القطاعات الاخرى .

(١٨) تركز نشاط مؤسسات المال والبنوك متعددة الجنسية في الكويت ومنطقة الخليج وخاصة البحرين وفي لبنان وجمهورية مصر العربية . ويلاحظ انها تتجه الى مبدأ المشاركة أكثر من اتجاهها الى فتح فروع مستقلة ، كما يلاحظ أن عددها في تزايد مستمر ، خاصة بعد حرب أكتوبر وزيادة فائض الدول البترولية بمعدلات كبيرة .

الحقيقة الثانية : أن الهدف الأساسي من وراء تواجد هذه الشركات في الوطن العربي هو في الغالب الاستفادة بما يوجد من فائض لصالح دول خارج المنطقة العربية ، وهذا أمر يوجب اليقظة والحيطه عند التعامل مع هذه الشركات والسماح لها بمباشرة نشاطها في الوطن العربي . انه يتعين إخضاعها لقواعد تفرض عليها استخدام ودائعها لصالح تنمية المنطقة العربية . كما يتعين عدم التوسع في منحها تراخيص مباشرة تشييدها الا في الحدود الضرورية التي تتفق مع مرحلة تطور الوطن العربي وانفتاحه على المؤسسات والبنوك الأجنبية .

وإذا انتقلنا الى قطاع الصناعات التحويلية ، فانا نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسية يتسم بالضعف النسبي ، إذا ما قورن بنشاطها في قطاع البترول أو قطاع المال والبنوك في الوطن العربي ، أو إذا ما قورن بنشاط هذه الشركات في قطاع الصناعات التحويلية في مناطق أخرى من العالم . فبينما لم تصل نسبة رصيد دول لجنة مساعدات التنمية (DACC) من الاستثمارات المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية الى أكثر من ١٦٪ سنة ١٩٦٧ من مجموع رصيد استثمارات في الشرق الاوسط ، فانا نجد هذه النسبة تصل الى ٣١٪ في آسيا ، ٣٦٪ في الجزء الغربي من الكرة الارضية ، ١٨٪ في أفريقيا ، ٢٩٪ بالنسبة للدول الآخذة في النمو ككل (١٩) ويمكن تفسير هذا الضعف النسبي بعدم نمو قطاع الصناعات التحويلية بقدر ملموس وحتى نهاية الستينات في الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول باستثناء الجزائر والعراق ، وإلى اتباع الكثير من الدول العربية الاخرى وفي مقدمتها جمهورية

مصر العربية والجزائر ، وسوريا ، والعراق لسياسات قومية يحتل فيها القطاع العام دورا بارزا فى القيام بالكثير من الصناعات التحويلية .

الا أنه من المتوقع أن يتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسية فى هذا القطاع فى المستقبل . فالدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول يتزايد اهتمامها بالتصنيع كما هو واضح من دراسة برامج التنمية فى المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر . كذلك فان جمهورية مصر العربية وسوريا يتبعان ، ومنذ حرب أكتوبر ، سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تستهدف ، ضمن أشياء أخرى ، جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية .

وباستعراض مجالات نشاط الشركات متعددة الجنسية فى هذا القطاع نجدها تتركز حاليا فى بعض الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع البترول كصناعة التكرير والاسمدة واستغلال الغاز الطبيعى بتسييله ، فضلا عن صناعة السيارات وتصنيع بعض السلع الاستهلاكية ذات الماركات العالمية ، وأهمها المشروبات والمياه الغازية . الا أنه من المتوقع أن يزداد اهتمام الدول العربية بالصناعات الاساسية والثقيلة التى تعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومعقدة . وهنا يتوقع ازدياد امكانيات الاتصال مع الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على التكنولوجيا المستخدمة فى هذه القطاعات . (٢٠)

اما قطاع السياحة فانه لم يحظ حتى الآن الا بقدر ضئيل من

(٢٠) قامت المملكة العربية السعودية اخيرا بالاتفاق مع بعض الشركات اليابانية والأمريكية والأوربية متعددة الجنسية لاقامة صناعة الحديد والصلب والاسمدة والبتروكيماويات ، كما قامت دول عربية أخرى ، خاصة فى منطقة الخليج ، بسد اتفاقات مماثلة لاقامة مثل هذه الصناعات الثقيلة والاساسية .

الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسية باستثناء تونس والمملكة المغربية . الا أنه باتباع كل من جمهورية مصر العربية وسوريا لسياسة الانفتاح الاقتصادي واتساع حركة الانتقال بين البلدان العربية وتحسين وسائل المواصلات فيما بينها فانه من المتوقع زياده نشاط الشركات متعددة الجنسية في هذا القطاع في السنوات القادمة . ويلاحظ من الأمثلة القليلة التي تحققت حتى الآن ان الشركات المذكورة تفضل مبدأ المشاركة مع شركات محلية على مبدأ اقامة مشروعات تملكها بالكامل .

وأخيرا يهمننا أن نشير الى أن ملامح تطور نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي لا تقتصر على التوسع النسبي في قطاعات جديدة خلاف قطاع البترول ، بل تشمل أسلوب عمل هذه الشركات وطبيعة علاقاتها مع الدول العربية المضيئة . ان الشركات متعددة الجنسية تتميز بمرونتها العالية وقدرتها على التواءم مع ما يحدث من تغيرات في الظروف الموضوعية للدول المضيئة ، والدول الأم ، وفي طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . وحيث ان الأهداف الرئيسية للدول المضيئة الآخذة في النمو ، ومنها دول الوطن العربي ، هي تأكيد حقها في السيادة على مواردها وتحقيق التنمية فاننا نجد الشركات متعددة الجنسية الجديدة تحاول ايجاد صيغ للتعامل لا تتناقض ، على الأقل بشكل واضح وقوى ، مع الأهداف المذكورة . وسنحاول في المبحث القادم أن نحدد أهم القواعد والشروط التي يتعين على دول الوطن العربي أن تحرص على تحقيقها عند التعامل مع هذه الشركات .

المبحث الثالث

تقويم دور الشركات متعددة الجنسية
في الوطن العربي

ان تقويم دور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي من الممكن أن يتم من خلال زاويتين مختلفتين • الزاوية الاولى ويتم من خلالها محاولة تحديد ايجابيات وسلبيات مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها في الوطن العربي ، ويتم ذلك في المقام الاول بالرجوع الى المتغيرات الاساسية التي سبق الاشارة اليها في المبحث الاول عند دراسة نتائج نشاط هذه الشركات بالنسبة للدولة المضيفة ، وفي مقدمة هذه المتغيرات سيادة الدولة ، ميزان المدفوعات ، نقل التكنولوجيا ، العمالة والاجور ، والاعتبارات الاجتماعية والثقافية والسياسية • اما الزاوية الثانية فيتم من خلالها محاولة تحديد مستقبل دور هذه الشركات في الوطن العربي بالرجوع الى السمات الاساسية لاقتصاديات دول المنطقة وأهدافها القومية ، فضلا عن الرجوع الى ما يحدث من تطورات في العلاقات الاقتصادية ومحاولة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

الزاوية الاولى

ايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي

ان أية محاولة متكاملة لتقويم ايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي تتطلب توافر قدر كبير من البيانات والاحصاءات عن مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما تتطلب وقتا وجهدا يتجاوزان لي احد كبير ، الوقت والجهد المخصصين للقيام بهذه الدراسة . لذلك سنقتصر هنا على عرض وتحليل الجوانب الأساسية للموضوع مع الاشارة الى مختلف وجهات النظر حولها ، تاركين التفاصيل واختبار مختلف الفروض التي تقوم عليها وجهات النظر هذه لدراسة قادمة .

وكما سبق ان تبين لنا في المبحث الثاني من هذه الدراسة ، عند استعراض أنواع الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي وطبيعة نشاطها ، فان أية محاولة لتقويم ايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي لابد وأن تبدأ بالتركيز على تقويم ايجابيات وسلبيات الشركات العاملة في قطاع البترول .

وهنا ينور العديد من الاسئلة لعل في مقدمتها السؤال التالى :
الى أى حد كان التنقيب واستخراج وتسويق البترول العربى لا
يمكن أن يتم دون نشاط الشركات متعددة الجنسية ؟

من الحقائق الأساسية أن عمليات التنقيب واستخراج
وتسويق البترول تحتاج الى امكانيات ضخمة فنية ومالية وإدارية ،
كما تنطوى عمليات التنقيب بالذات على قدر كبير من المخاطرة .
وإذا استعرضنا الأوضاع الاقتصادية للدول قبل اكتشاف
واستغلال البترول ، وبالذات الأوضاع الاقتصادية للمملكة العربية
السعودية ودول الخليج العربى وليبيا ، فانه يسهل علينا تبين
استحالة قيمها بمفردها بعمليات التنقيب والاستخراج والتسويق
لبترولها . لقد كانت اقتصاديات هذه الدول ، وحتى الحرب العالمية
الثانية ، تتسم بالضعف الشديد فى الموارد والتخلف الواضح
فنيا وإداريا . كذلك فان طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية لم
يكن من المنصور معها أن تقوم إحدى أو بعض الدول المتقدمة صناعيا
سواء فى المعسكر الرأسمالى أو الاشتراكى بتقديم ما تحتاجه الدول
العربية لاستغلال بترولها من رؤوس الأموال والخبرة عن طريق
المنحة أو القرض . لذلك نستطيع الاجابة على السؤال المتقدم بالقول
أنه لم يكن هناك بديل عن الشركات متعددة الجنسية بامكانياتها
الضخمة أسلوبا لاستغلال البترول العربى .

ولعل ما يؤكد هذه النتيجة ما نلاحظه ، وحتى وقتنا الحالى ،
من قيام جميع الدول الآخذة فى النمو ، بما فى ذلك الدول الحريصة
على أن تؤكد استقلالها السياسى والاقتصادى وعلى تبني المنهج
الاشتراكى فى التنمية ، وفى مقدمتها جمهورية مصر العربية
والجزائر والعراق فى الوطن العربى ، بالتعاقد مع الشركات متعددة
الجنسية للتنقيب واستخراج بترولها . قد تستطيع الدول المالكة

لوارد بترولية ان تباشر ارادتها في اختيار الشركات التي تتعاقد معها وفي تحديد بعض شروط التعاقد ، ولكن من الواضح انه لا يمكنها الاستغناء كلية عن التعاون مع الشركات متعددة الجنسية . (٢١)

واذا سلمنا بان التنقيب واستخراج وتسويق البترول العربي هو أحد ايجابيات الشركات متعددة الجنسية فان تقويم دور الشركات لا يقف عند هذا الحد . ان الحكم النهائي لابد وأن يتوقف على لاجابة على مجموعة أخرى من الاسئلة ، في مقدمتها : ما هي شروط التعاقد مع الشركات متعددة الجنسية ؟ ما مدى اندماج قطاع البترول مع بقية قطاعات الاقتصاد وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة ؟ ما مدى سلامة توقيت استغلال البترول العربي ؟ وفيما يلي محاولة للاجابة على هذه الاسئلة :

١ - شروط التعاقد :

ويتركز التساؤل هنا حول التعرف على مدى حصول الدول العربية المنتجة للبترول على النصيب العادل من عائدات بترولها .

وتتوقف الاجابة على هذا التساؤل على أمور كثيرة في مقدمتها

(٢١) حقيقة أن بعض الدول كالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، قد استطاعت استغلال مواردها البترولية دون الاستمانة بالشركات متعددة الجنسية ، الا أن أوضاع هاتين الدولتين تختلف جوهريا عن أوضاع الدول العربية وغيرها من الدول الاخوة في النمو للنتيجة للبترول . فهاتان الدولتان تتمتعان بموارد وامكانيات ضخمة نتيجة لكبر حجمهما ، فضلا عن انتاجهما للبترول للاستهلاك المحلي أساسا أو لامداد الدول المرتبطة بهما ايدولوجيا وسياسيا ، ومن ثم لا تطهران الى مواجهة احتكار الشركات متعددة الجنسية لقنوات التسويق في العالم غير الشيوعي .

كيفية تحديد الاسعار وتقسيم الارباح ، وتحديد معدل الانتاج ،
ومدة امتياز الاستغلال . الخ .

وبدون الدخول في الكثير من التفاصيل ، فان هناك من
الشواهد ، ما يشير الى أن شروط التعاقد وخاصة في المراحل الاولى
من استغلال بترول العربي ، كانت تنطوي على اجحاف كبيرة
بحقوق الدول العربية . ولعل أهم شاهد على ذلك ما تلاحظه في
السنوات الأخيرة من استعداد بل وقيام الشركات متعددة الجنسية
العاملة في قطاع البترول في الوطن العربي وغيره من مناطق العالم
بتقديم تنازلات مستمرة لصالح الدول المنتجة . وتمثل ذلك بصورة
خاصة في قبول مبدأ المشاركة على نطاق واسع ورفع أسعار
البترول بنسب عالية خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ان قدرة
الشركات متعددة الجنسية على تقديم هذه التنازلات المستمرة دون
توقفها عن الانتاج لدليل على وجود هامش كبير من الربح الاحتكاري
لدى هذه الشركات تمتعت به لفترة منذ بداية الانتاج .

هذا ما يؤكد ان شروط التعاقد في المراحل الأولى لاستغلال
البترول العربي كانت غير عادلة ، كما أن الأسعار لم تكن تعكس
حقيقة ظروف الطلب والعرض في السوق الدولي ، ولا ما يتمتع به
البترول من أهمية خاصة كمصدر للطاقة . كما نستطيع أن نؤكد
أنه على الرغم من التحسن المستمر في شروط التعاقد في السنوات
الأخيرة ، فإنه لا يزال هناك مجال كبير لمزيد من التحسن ، خاصة
في نطاق استخدام عائد شركات البترول من استثمارات السابقة
في تمويل مشروعات التنمية في الدول المضيفة ، وفي نطاق التنازل
عن بعض المساحات المنصوص عليها في عقود الاستغلال المبرمة مع
الشركات متعددة الجنسية لصالح الشركات الوطنية .

٢ - مدى اندماج قطاع البترول مع بقية قطاعات الاقتصاد ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة :

اتسم نشاط الشركات متعددة الجنسية في قطاع البترول في الكثير من أجزاء الوطن العربي ، ولفترة طويلة ، بكونه مجرد جيوب منعزلة لم تعكس أثارها كاملة على بقية جوانب اقتصاديات الدول المنتجة . ان ما تم تشييده من هياكل أساسية كطرق أو موانئ أو محطات توليد الكهرباء أو مراكز تدريب عمال .. الخ ، قد تم بهدف خدمة قطاع البترول أساسا دون خدمة بقية القطاعات . حقيقة ان هذه الصورة آخذة في التغير ، الا ان ذلك كان نتيجة جهد إيجابي من جانب الحكومات المعنية وإدراكها لمسئولياتها تجاه مستقبل شعوبها ، فضلا عن تغير الظروف والمناخ الدولي ، ولم تقبل به الشركات متعددة الجنسية بمحض إرادتها .

وفضلا عما تقدم ، فان عدم قيام الشركات متعددة الجنسية وحتى الآن ، بإعادة استثمار مبالغ يعتد بها من عائداتها البترولية في الدول العربية المضيفة أو في المنطقة ككل ، وعدم قيامها بالمساهمة في تنمية الصناعات البترولية ، ولو عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة ، يشير الى عدم اهتمام هذه الشركات بزيادة فعالية قطاع البترول في تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي .

٣ - مدى سلامة توقيت استغلال البترول العربي :

لعل من الاسئلة الهامة التي لم تلق الاهتمام الواجب من الدارسين لاقتصاديات البترول العربي هو السؤال الآتي : الى أي

مدى كان نوقيت استغلال البترول العربي ، وهو مسورد قابل للنضوب ، متفقا مع تحقيق اكفا استخدام ممكن لهذا المورد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المنتجة على المدى الطويل ؟

من الحقائق التاريخية ان البترول في الكثير من الدول العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، قد بدأ استغلاله في وقت لم يتوافر فيه لدى هذه الدول الحكومات القومية الواعية ولا الكادرات .غنية والادارية القادرة على القيام بمتطلبات التنمية الشاملة . ولقد صاحب ذلك خضوع هذه الدول لسيطرة الدول الاستعمارية مالكة الشركات البترولية متعددة الجنسية سواء تم ذلك في صورة احتلال عسكري أو تواجد ونفوذ سياسى قوى . واثنت النتيجة الطبيعية لكل ذلك حصول الدول العربية على نصيب ضئيل من عائدات بترولها لضعف قوتها التفاوضية في مواجهة الشركات . وفضلا عما تقدم فان ذلك النصيب الضئيل قد بددته ، أو على الاقل الجزء الاكبر منه ، في خلق هيكل نمط استهلاكى تفاخرى لا يتفق مع الحقائق الاجتماعية والثقافية لمواطنى هذه الدول . وبتعبير آخر فان عائدات البترول ، لم تستخدم وحتى سنوات قريبة في المساهمة في تحقيق تنمية رشيدة وشاملة ، الامر الذى يدعونا الى الاعتقاد أنه ربما كان من الاجدى أن يتأخر استغلال البترول بعض الوقت حتى تتوافر المقومات الاساسية لمباشرة دول الوطن العربي لارادتها ، أو على الاقل ربما كان من الاجدى اذا ما استغل أن يتم استغلاله بمعدلات أقل مما تم في الواقع .

وبعد الاجابة على ما تقدم من أسئلة ، فاننا نستطرد في تقويمنا لايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي بدراسة نتائج مباشرة هذه الشركات لنشاطها بالنسبة للمتغيرات الاساسية التى سبق الاشارة اليها في مقدمة هذا المبحث .

١ - نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية وسيادة دول الوطن العربي

ان من أهم مظاهر سيادة الدولة ، كما سبق أن ذكرنا في المبحث الاول ، حقها في السيطرة على مواردها الطبيعية ، وعلى التخطيط من أجل التنمية الشاملة . وتاريخ الشركات متعددة الجنسية حافل بأمثلة لتدخلها في أعمال سيادة الدول للمضيقة ، خاصة قبل حصول الكثير من الدول الاخيرة على استقلالها السياسي ، وغالبا ما يتم هذا التدخل بمساندة حكومات الدول الأم وتدعيمها . ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك في تاريخ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية موقف هذه الشركات مدعمة بقوة حكومات الدولة الأم ، ضد حكومة مصدق في إيران في بداية الخمسينات عند قيامها بتأميم صناعة البترول ، وكذلك موقفها ازاء حكومة الليندى في شيل عندما ارادت مباشرة حقها في السيادة على مواردها الطبيعية من النحاس .

ولا شك أن حكومات الدول العربية المنتجة للبترول قد وعيت الدرس جيدا ولفترة طويلة بعد عزل مصدق ، فلم تحاول ، عن خشية وليس عن رغبة ، أن تتحدى قوة هذه الشركات على نحو سافر أو على نطاق واسع . كذلك لا يستطيع أى مدقق أن ينكر وجود قدر كبير من الصحة في القول بوجود ترابط بين دور اسرائيل في المنطقة واستخدامها للاعتداء على سيادة دول الوطن العربي وضد حركات التحرر والتنمية به وبين تواجد شركات البترول متعددة الجنسية في المنطقة .

وإذا كانت القدرة على التخطيط من أجل التنمية الشاملة تعد من أهم مظاهر سيادة الدولة ، كما ذكرنا ، فإن هذه القدرة كثيرا ما تأثرت في الكثير من دول الوطن العربي نتيجة وجود شركات

البترول متعددة الجنسية وما اتبعته من سياسات . لقد ساندت هذه الشركات الحكومات الضعيفة والتقليدية في المنطقة ، وهي حكومات غير راغبة أو غير قادرة على التخطيط من أجل التنمية الشاملة . كذلك فإن التحكم في معدل الانتاج كثيرا ما استخدم بواسطة هذه الشركات ، خاصة في العراق ، كوسيلة للضغط على بعض الحكومات مما ساهم في تعطيل برامجها للتنمية الشاملة ، ناهيك عما ينطوي عليه سلوك هذه الشركات من خلق أنماط استهلاكية لا تتلاءم مع مرحلة تطور المجتمعات العربية العاملة بها ، وعما ينطوي عليه نشاطها من اخلال بمبدأ العدالة في تحديد الاجور والمرتبات . . الخ من الأمور التي سبق أن ذكرنا أمثلة منها في المبحث الاول من هذه الدراسة والتي تتعارض وأهداف التنمية الشاملة في هذه الدول .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير الى دور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي والعاملة في قطاعات أخرى خلاف قطاع البترول ، وفي مقدمتها قطاعا المال والبنوك ، والصناعات التحويلية .

ان هناك من الدلائل ما يشير الى أن فروع المؤسسات المالية والبنوك متعددة الجنسية والعاملة في الوطن العربي ، خاصة في لبنان ومنطقة الخليج والمملكة العربية السعودية ، تعد من أهم القنوات التي يتم من خلالها تداول قدر كبير من فائض أموال البترول العربية ، وانها تباشر نشاطها على نحو لا يتفق تماما مع مقتضيات التخطيط والتنمية الشاملة للمنطقة ككل أو للدول المضيفة كل منها على حدة . فعدد قليل من هذه الفروع يتخصص في عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية في الوطن العربي ، وإذا تخصص البعض في تمويل المشروعات الاستثمارية فانها تباشر

عملياتها على مستوى العالم ككل باحثه عن أعلى عائد ودون إعطاء أية أولوية للمنطقة العربية . وفي دراسة قام بها N. E. Bouari تبين وفقاً للاستبيان الذي قام به أن مديري هذه الفروع قد أوضحوا صراحة بأنه إذا وجدت فرص متساوية للاستثمار في القاهرة وفي بلد أجنبي آخر كلندن مثلاً فإنهم سيختارون لندن (٢٢) كما أوضح نفس الاستبيان أن فروع هذه الشركات متعددة الجنسية غالباً ما تتبع سياسة محافظة وتميل إلى التضييق والتشدد في منح القروض للمستثمرين المحليين في الوقت الذي تقوم فيه بتحويل قدر كبير من أرباحها إلى الخارج فضلاً عن قيامها بدفع سعر فائدة على الودائع لديها أقل مما تدفعه البنوك الوطنية .

إن غالبية ما يوجد من فروع للمؤسسات المالية والبنوك الأجنبية هي من قبيل فروع المؤسسات المالية العاملة في أسواق الأوراق المالية العالمية وفروع البنوك التجارية متعددة الجنسية . ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الفروع حتى الآن في الاستفادة مما يوجد من فائض أموال البترول لاستخدامه خارج المنطقة العربية .

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الوطن العربي فإن عددها وحجمها ونطاق نشاطها لا يزال محدوداً ، كما سبق أن أوضحنا ، بحيث إن تأثيرها على مباشرة الدول العربية لسيادتها وتحقيق التنمية الشاملة يكاد يكون غير ملموس . إلا أن اتجاه القدر القليل القائم إلى الصناعات الاستهلاكية ذات الماركات العالمية كالمشروبات الغازية مثلاً ، أو إلى بعض الصناعات البترولية دون أية محاولة جادة

لاختيار التكنولوجيا الملائمة لتطور المنطقة العربية أو تمكين دول المنطقة من التعرف على تفاصيل هذه التكنولوجيا وخباياها يترك الكثير مما يجب عمله حتى يأتى نشاط هذه الشركات ، خاصة فى المستقبل ، متفقاً مع أهداف دول المنطقة فى تأكيد سيادتها وتحقيق التنمية الشاملة .

٢ - نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية وموازن مدفوعات الدول العربية :

قد يكون من المفيد عند تقويم نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على موازين مدفوعات الدول العربية أن نفرق مرة أخرى بين الشركات العاملة فى قطاع البترول وبين تلك العاملة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وأن نفرق أيضاً بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر لكل مجموعة من هذه الشركات .

وإذا بدأنا بشركات البترول متعددة الجنسية فانه من السهل تبين أن الأثر المباشر لنشاطها على موازين مدفوعات الدول العربية المضيئة كان فى مجمله إيجابياً . وفى المراحل الأولى للتنقيب عن البترول وقبل بدء الانتاج بمعدلات تجارية تقوم الشركات البترولية بتحويل مبالغ كبيرة لانفاقها على عمليات التنقيب فى الدول المضيفة دون أن تحصل على عائد فى الحال . ومن ثم فإن الأثر المباشر لنشاطها فى هذه المراحل يكون إيجابياً بالكامل . ولكن ما أن يبدأ الانتاج بمعدلات تجارية حتى تحصل هذه الشركات على عائد استثماراتها القائمة .

وبالرجوع الى الجدول رقم (٥) فى المبحث السابق يتضح أن عائد الاستثمارات القائمة لشركات البترول فى مختلف اجزاء

العالم الآخذ في النمو بما في ذلك الوطن العربي أصبحت تفوق بكثير في السنوات الأخيرة الاستثمارات الجديدة المباشرة مما يؤدي في حد ذاته الى آثار سلبية صافية على موازين مدفوعات الدول المضيفة المعنية . ولكن نظرا لان البترول في الدول العربية هو سلعة تصدير أساسا وما يتحقق من عائد للدول المضيفة نتيجة هذا التصدير يفوق العائد على الاستثمارات القائمة لشركات البترول متعددة الجنسية ، والذي يتم تحويله الى الخارج ، فان النتيجة النهائية للآثر المباشر لنشاط هذه الشركات في مرحلة الانتاج بمعدلات تجارية هي الاخرى ايجابية .

ولكن ماذا عن الآثر غير المباشر لنشاط هذه الشركات ؟ اذا كان الآثر المباشر لنشاط شركات البترول متعددة الجنسية على موازين مدفوعات الدول المضيفة في الوطن العربي هو في مجمله ايجابي فان العكس صحيح بالنسبة للآثر غير المباشر . ان زيادة دخل الدول العربية المضيفة نتيجة زيادة انتاج وتصدير البترول قد أدى الى زيادة وارداتها بمعدلات كبيرة بسبب ارتفاع مرونة اندخل/ الاستيراد . ان ضعف هيكل الانتاج المحلي في الدول العربية المضيفة ونشوء نمط استهلاكي تفاخري متأثرا بنمط الاستهلاك في العالم المتقدم صناعات يكمن ان وراء ما يلاحظ من زيادة ضخمة في وارداتها خاصة الاستهلاكية منها . (٢٣) .

(٢٣) زادت قيمة واردات الكويت من السلع الاستهلاكية بمقدار ١٧٩٪ من سنة ٧١ الى سنة ٧٥ ، كما زادت قيمة وارداتها من السيارات ولوازمها بحوالى ٦٤٪ في سنة واحدة من سنة ٧٣/٧٤ . أما الاستهلاك الخاص فقد زاد بمقدار ٧٣٪ من سنة ٧١ الى سنة ٧٤ . وفي قطر زادت قيمة واردات سيارات الركوب بحوالى ١٦٨٪ من سنة ٧٣ الى سنة ٧٥ ، كما زادت قيمة واردات الأدوات الكهربائية في نفس الفترة بحوالى ٢٥٣٪ . وفي المملكة العربية السعودية زادت قيمة الواردات بحوالى ٨٦٪ في سنة واحدة من سنة ٧٣ الى سنة ٧٤ ، كما بقيت هذه النسبة =

ومن ناحية أخرى فإن نشاط هذه الشركات لم ينجح في أن يكون دافعا لخلق صناعات محلية جديدة على نطاق واسع مما يضيف إلى إمكانيات التصدير أو الإحلال محل الواردات على نحو كبير - (٢٤)

على أية حال فإن الأثر غير المباشر وإن كان سلبيا فإنه ، على ما يبدو ، لا يفوق ايجابية الأثر المباشر بدليل تزايد الفائض لدى الدول المصنفة المنتجة للبتترول وزيادة ما لديها من احتياطات نقدية • (٢٥)

= ثابتة تقريبا من سنة ٧٤ إلى سنة ٧٥ ، ولقد زادت واردات السيارات بحوالى ١١٢٪ فى سنة واحدة من سنة إلى سنة ٧٥ ، أما الاستهلاك الخاصى الحكومى فقد زاد بحوالى ١٩٤٪ خلال الفترة من سنة ٧١ إلى سنة ٧٥ . وزاد الاستهلاك الخاص والحكومى فى ليبيا بحوالى ١٠٠٪ خلال الفترة من ٧١ إلى سنة ٧٤ . وفى دولة الامارات العربية زاد الاستهلاك بحوالى ٣٩٥٪ خلال الفترة من سنة ٧١ إلى سنة ٧٤ وزاد الاستيراد من المواد الاستهلاكية غير الغذائية بحوالى ١٧٦٪ فى نفس الفترة . هذا ولقد زاد الاستهلاك الخاصى فى العراق بحوالى ١٠٠٪ خلال الفترة من سنة ٧١ إلى سنة ٧٥ .

(٢٤) يتسم القطاع الصناعى فى الدول المنتجة والمصدرة للبتترول ، حيث توجد أهم الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى ، بالضعف الشديد . لقد بلغت نسبة الصناعات التحويلية الى الناتج المحلى ، بما فى ذلك النفط حوالى ٩٪ فى الجزائر فى سنة ١٩٧٤ ، وحوالى ٣٪ فى الكويت سنة ٧٣ ، وحوالى ٢٪ فى ليبيا سنة ٧٤ ، وحوالى ٦٪ فى المملكة العربية السعودية سنة ٧٥ ، وحوالى ٢٪ فى الامارات العربية المتحدة سنة ٧٤ .

» أخذت هذه الأرقام من المجموعة الإحصائية للعالم العربى - اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا - عمان سنة ١٩٧٧ « .

الإ - أنه يلاحظ بالإطلاع على خطط الدول العربية المنتجة والمصدرة للبتترول أن الصناعة قد حظيت باهتمام متزايد فى الخطط القانئة •

(٢٥) فيما يلى بيان بتطور الاحتياطى من العملات الأجنبية فى بعض الدول العربية المنتجة والمصدرة للبتترول من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٦ مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية :

واذا أردنا أن نستطرد لبيان أثر نشاط شركات البترول متعددة الجنسية على موازين مدفوعات الدول العربية الاخرى غير المنتجة والمصدرة للبترول فأننا نلاحظ أن هذه الدول قد حصلت على مساعدات وقروض من الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول كما حصلت على استثمارات مباشرة منها في عدد من المشروعات ، وإن أثر ذلك ، ايا كان حجمه ، لا شك بأنه ايجابي . الا أنه يتعين أيضاً ملاحظة الجانب السلبي والمتمثل في عائد هذه الاستثمارات فضلاً عن انتقال الاستهلاك التفاضلي نتيجة الاحتكاك بمواطني الدول المنتجة والمصدرة للبترول بما يؤدي الى مزيد من الضغط والعجز في موازين مدفوعات الدول العربية الاخرى . ان النتيجة النهائية لتقويم هذا الاثر بايجابياته وسلبياته تتطلب وجود بيانات واحصاءات تفصيلية وهو الامر الذي قد لا يتوافر لدينا في المرحلة الحالية .

واذا انتقلنا الى تقويم نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة في القطاعات الاخرى وأخذنا في الاعتبار الاثار المباشرة وغير المباشرة فان الصورة قد تختلف من قطاع الى آخر . فنتائج نشاط الشركات العاملة في قطاع المال والبنوك تبدو ، من واقع المعلومات التي أوضحناها آنفاً ، انها سلبية في مجملها . ان رأس المال المستثمر بواسطة فروع المؤسسات المالية والبنوك العالمية قليل اذا

١٩٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧/٧٣	=
١١٤٣	١٦٨٩	١٣٥٣	١٩٨٧	٢١٧٤	الجزائر
١٥٥٣١	٣٣٤٦٦	٢٧٢٧٣	٤٦٠٠٧	٢٢٩٦	العراق
٥٠٦	١٣٩٩٣	١٦٥٤٩	١٩٢٨٦	٢٣٨٥	الكويت
٢١٢٧	٣٦١٦	٢١٩٥	٣٢٠٦	٢١٥١	ليبيا
٣٨٧٧	١٤٢٨٥	٢٣٣١٩	٢٧٠٢٥	٢٦٩٧	السعودية

ما قورن بحجم الودائع والأموال التي تتعامل بها والتي تقوم بتحويل أغلبها الى الخارج ، كما ان مساهمة هذه الفروع في اقامة مشروعات استثمارية محدودة كما أوضحنا .

أما الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية فانها ، كما سبق أن ذكرنا قليلة الاهمية نسبيا . فضلا عن ذلك فان أغلبها يتجه الى الصناعات التي تحل محل الواردات أو التي تشبع حاجات جديدة تم خلقها عن طريق الدعاية والاعلان كالصناعات الاستهلاكية ذات الماركات العالمية أكثر من اتجاهها الى الصناعات التصديرية . ومن ثم اذا أخذنا كل العناصر المتعلقة بالموضوع في الاعتبار ، فان مساهمتها الايجابية في تحسين ميزان المدفوعات ، ان وجدت ، ستكون ضعيفة وقلية الهمية . (٢٦)

أما أثر نشاط الشركات متعددة الجنسية في قطاع السياحة العربي فانه يبدو في مجمله ايجابيا . ان قطاع السياحة قطاع صادرات غير منظورة ومن ثم ، فان آثاره الايجابية لا تقتصر على حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولكن يضاف الى ذلك ما تؤدي اليه المشروعات السياحية من جذب المزيد من السياح وزيادة ما ينفقونه في الدولة المضييفة . ان هذا الجانب الايجابي غالبا ما يفوق الجانب السلبي والمتمثل في تحويل عائد الاستثمارات والخدمات الأجنبية الى الخارج .

(٢٦) تم في السنوات الخمس الأخيرة مجموعة من التعاقدات بين الدول العربية ، وخاصة الدول المنتجة والمصدرة للبتروول ، وعدد من الشركات متعددة الجنسية لاقامة صناعات حديد وصلب ، بتروكيماويات ، وتسييل الغاز ، والاسمدة ولا شك أن الحكم النهائي على تأثير هذه المشروعات على موازين مدفوعات الدول العربية يتطلب بيانات ومعلومات تفصيلية . الا أن امكانية تصدير انتاج هذه المشروعات قائمة ، وبالتالي فان تأثيرها يختلف في طبيعته عن تأثير اقامة الصناعات الاستهلاكية .

٣ - نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية ونقل التكنولوجيا الى الدول العربية :

احتلت التكنولوجيا أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، كأحد العناصر الأساسية لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية . وبات واضحا أمام مخططي السياسات الاقتصادية في الدول الآخذة في النمو أن أحد الأسباب الهامة وراء انخفاض مستويات معيشة شعوبهم إذا ما قورنت بمستويات الدول المتقدمة صناعيا إنما يكمن فيما يوجد من فجوة علمية وتكنولوجية تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول .

وكما سبق أن أوضحنا في المبحث الاول من هذه الدراسة فإن امكانيات الدول الآخذة في النمو ، ومنها الدول العربية ، لا تسمح على الاقل حاليا ، بإيجاد تكنولوجيا مستقلة لها ، وأنها مضطرة ازاء ذلك الى استيراد التكنولوجيا من الخارج وتطويرها لتتلاءم مع احتياجاتها ومع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بها .

وهناك وسائل عديدة لاستيراد التكنولوجيا وتطويرها ، منها التعاون على نحو أو آخر ، مع الشركات متعددة الجنسية . بل أننا لا نغالي إذا قلنا أن أهم الحجج لتبرير تواجد هذه الشركات في الدول الآخذة في النمو إنما تستند على امكانيات هذه الشركات الهائلة لنقل التكنولوجيا وتطويرها لتتلاءم مع احتياجات وظروف هذه الدول ، وأن هذه الامكانيات تمتد لتشمل مجالات الانتاج والادارة والتدريب والتسويق .

وعلى الرغم من وجود العديد من التحفظات على الحجة المشار اليها ، وهي تحفظات تستند الى تجارب الدول الآخذة في النمو الواقعية مع الشركات متعددة الجنسية . والى تحليل طبيعة احتياجات هذه الدول والى مدى قدرة الشركات المذكورة على تطوير ما تتبناه

من تكنولوجيا لتتفق مع ظروف الدول الآخذة في النمو ، فإن ما يهمنا الآن هو محاولة الإجابة على السؤال التالي : الى أى حد حققت الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي ما هو متوقع منها في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها ؟ (٢٧) .

ان الإجابة على هذا السؤال بدقة تحتاج الى قدر كبير من المعلومات والبيانات التي قد لا تتوافر أو قد يضيق الوقت المخصص لهذا البحث بها ، ولكننا نستطيع القول بأن الانطباع العام يشير الى أن مساهمات الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي تكاد تكون محدودة في هذا المجال .

فشركات البترول لم تنجح في أن تكون أداة لبث التكنولوجيا الحديثة وتطويرها بما يتفق مع احتياجات وظروف الدول العربية التي تعمل بها . لقد بقيت كما سبق أن أوضحنا ، جيوبا منعزلة عن الاقتصاد ككل ، واقتصرت نشاطها على مرحلة التنقيب واستخراج البترول ، دون أن يمتد هذا النشاط رأسيا ليشمل مراحل تكرير البترول وإقامة الصناعات البترولية والبتروكيماوية المختلفة ، وهي الصناعات التي تنطوي إقامتها في الدول العربية على نقل قدر كبير من التكنولوجيا الحديثة . كما لا يخفى عن الذهن أن تكنولوجيا التنقيب واستخراج البترول التي طبقها هذه الشركات هي ذاتها التكنولوجيا المطبقة في الدولة الأم المتقدمة صناعيا ، وهي تكنولوجيا كثيفة رأس المال تحتاج الى أيدي عاملة قليلة ولكن ذات مهارات فنية عالية ، وهو الأمر الذي لا يتفق مع طبيعة الندرة النسبية للموارد المتاحة في الدول العربية وفي مقدمتها عدم وجود الأيدي العاملة ذات المهارات الفنية العالية . كذلك لم تلعب شركات

Keith Pavitt, « The Multinational Enterprise and the Transfer (٢٧) of Technology », Published in « The Multinational Enterprise », ed., J.H. Dunning, George Allen and Unwin Ltd., 1971.

البتترول دور المحفز للشركات الوطنية العاملة في المجالات الاقتصادية الأخرى لتطبق ما تتبناه من أساليب متقدمة في الإدارة والتسويق وذلك لعدم حرص شركات البترول على تقوية الشركات الوطنية ، خاصة وأنها لا تعتمد كثيرا في عملياتها على خدمات أو انتاج هذه الشركات . وأخيرا فإن شركات البترول لم تنجح في خلق جيل جديد من رجال الأعمال والمديرين والعمال الفنيين ذوي المهارات العالية من أبناء الدول العربية العاملة بها ، وذلك لاعتمادها على الأيدي العاملة والخبرة الأجنبية من ناحية ، ولقلة عدد العاملين بها بوجه عام من ناحية أخرى . ان مراجعة اتفاقيات هذه الشركات تكشف عن قصور شديد في شروط المشاركة في الإدارة والالتزام بتشغيل أبناء البلد من العمال والفنيين .

ولا تختلف الصورة كثيرا اذا ما انتقلنا الى الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الصناعة بالدول العربية . فالصناعة لا زالت وليدة وتخطو خطواتها الاولى في الكثير من الدول العربية ، وبالنسبة لبعض الدول العربية التي قطعت شوطا لا بأس به في التنمية الصناعية كمصر وبدرجة أقل سوريا والجزائر والمغرب فإن معظم الصناعات تقوم بها شركات وطنية ولا تلعب الشركات متعددة الجنسية الا دورا محدودا للغاية . ان أتجاه أهم الدول العربية كمصر والجزائر وسوريا الى اقامة قطاع عام صناعي قوي وتبنيها للاتجاهات الاشتراكية قد حال دون تغلغل الشركات متعددة الجنسية في القطاع الصناعي في الوطن العربي . وفي تلك الحالات المحدودة التي باشرت فيها الشركات متعددة الجنسية نشاطها نجد ان هذا النشاط قد تركز على صناعات استهلاكية أو تجميعية مما لا تحتاج الى تكنولوجيا حديثة معقدة ، ومن امثلتها كما سبق أن ذكرنا صناعات المياه الغازية والسجائر وتجميع السيارات . بالإضافة الى ما تقدم فإن الدول العربية بإمكاناتها التكنولوجية الحالية وبما

يتوافر لديها من مستويات العمالة الفنية قادرة على القيام بهذه الصناعات دون حاجة الى الشركات متعددة الجنسية . ولعل الدليل على ذلك قيام جمهورية مصر العربية بعد اعلانها قرارات التأميم سنة ١٩٦١ بإدارة شركات صناعية متعددة الجنسية مما شملها التأميم كشركة البيبسي كولا وشركة فورد لتجميع السيارات بالاسكندرية دون صعوبات تذكر .

الا ان الصورة قد تختلف بعض الشيء اذا ما انتقلنا الى الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاعات اقتصادية أخرى خلاف قطاع البترول والصناعة ، وأن كان الاثر النهائي لا يزال في مجمله ضعيفا .

ففي قطاع المال والبنوك نجد ان الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دورا لا يمكن تجاهله في ادخال الاساليب الحديثة في المعاملات المالية والبنكية وفي تدريب اعداد كبيرة من أبناء الأمة العربية على هذه الاساليب . حقيقة أن هذه الشركات ، كما سبق أن أوضحنا قد قامت بنقل رؤوس الاموال العربية المودعة بها للاستفادة بها واستثمارها خارج المنطقة ، الا أن هذه قضية أخرى لا تتعارض مع ما نشير اليه من مساهمات ايجابية لهذه الشركات في نطاق نقل الاساليب التكنولوجية الحديثة في إدارة العمليات المالية والبنكية الى الوطن العربي . لقد وجدت كل من مصر وسوريا عند قيامهما بتأميم البنوك متعددة الجنسية عددا من الموظفين العاملين بهذه الشركات المدربين على الاساليب الحديثة ممن استطاعوا أن يستمروا في إدارة هذه البنوك دون الاضرار بمستوى كفاءتها . كذلك فان تواجد هذه الشركات متعددة الجنسية الى جانب البنوك والمؤسسات المالية الوطنية قد ساهم في توفير الحافز لدى الشركات

الوطنية لاستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة سواء ما تعلق
منها بالادارة او باستخدام الآلات والادوات الحديثة المختلفة .

كذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع
السياحة في الدول العربية قد ساهمت في ادخال الاساليب الفنية
الحديثة في ادارة المنشآت السياحية وفي مقدمتها الفنادق . كما
ساهمت في تكوين فئات من الوطنيين المتدربين على مختلف نواحي
النشاط السياحي خاصة في مجال الادارة والتسويق مما ساهم في
توفير احتياجات الشركات الوطنية الجديدة من هذه الفئات ، كما
استفادت هذه الشركات الوطنية الجديدة باقتباسها ما أدخلته
الشركات متعددة الجنسية من أساليب حديثة .

واخيراً لا يفوتنا أن ننوه الى وجود تطورات في الفترة الاخيرة في
الوطن العربي تشير الى احتمال تزايد دور الشركات متعددة الجنسية
في قطاعات متعددة وفي مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية . ولعل
أهم هذه التطورات اتباع جمهورية مصر العربية لسياسة الانفتاح
الاقتصادي وتخصيص الدول المنتجة للبترو لاهوال طائلة للاستثمار
في القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة كصناعة
البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب . ولا شك أن سياسة
الانفتاح الاقتصادي تعني دعوى الشركات متعددة الجنسية للمساهمة
في بعض الصناعات في مصر ، كما أن اقامة الصناعات الثقيلة
المشار إليها في الدول العربية المنتجة للبترو ل تتم بالتعاون والمشاركة
مع شركات متعددة الجنسية كما هو حادث في السعودية وقطر
والجزائر وغيرهم من الدول . ولا شك أن أحد المعايير الأساسية
للكم على هذه التطورات إنما يتمثل في مدى ما تستطيع أن تحققه
هذه الشركات الجديدة متعددة الجنسية من نقل للتكنولوجيا الحديثة
الى الوطن العربي وتطويرها بما يتفق مع احتياجات وظروف هذا
الوطن .

٤ - نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على مستوى العمالة وهيكل الاجور في الدول العربية :

يتم تقويم نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على مستوى العمالة ، كما سبق أن أوضحنا في البحث الاول من هذه الدراسة، عن طريق تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا النشاط . وتتمثل الآثار المباشرة في عدد من يتم تشغيلهم في النشاط المباشر للشركة وأما الآثار غير المباشرة فانها تتمثل ايجابيا فيما يؤدي اليه نشاط الشركة متعددة الجنسية من تشغيل لمزيد من العمال نتيجة لما يخلقه من أنشطة مكمله ومرتبطة به ، وسلبيا فيما يؤدي اليه هذا النشاط من فقدان فرص عمل نتيجة تحطيمه لبعض المنشآت القائمة .

وإذا بدأنا بمحاولة تقويم نتائج نشاط شركات البترول متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي فانه لا خلاف حول ايجابية هذه النتائج بالنسبة لمستوى العمالة . لقد أتاحت هذه الشركات فرص عمل جديدة متمثلة فيمن قامت بتشغيله من عمال وموظفين في نشاطها المباشر ، وفيمن تم تشغيلهم في الأنشطة المكمله والمرتبطة بهذا النشاط المباشر، في الوقت الذي لم يؤد فيه نشاط شركات البترول الى تحطيم أنشطة اقتصادية أخرى قائمة بالفعل . الا أن الأمر لايجوز أن يقتصر على القول بايجابية نتائج هذا النشاط على مستوى العمالة، ولكن من المهم التعرف على حجم هذه النتائج . أنه على الرغم من ضخامة مايمثله انتاج البترول في دول كالمملكة العربية السعودية ، الكويت ، والامارات العربية المتحدة ، وقطر ، والجمهورية الليبية الى انتاج القومى فان نسبة العاملين بهذا القطاع لا تتجاوز ٢٪ من مجموع القوة العاملة . كما أن هذا الرقم لا يزداد كثيرا إذا أضفنا اليه العاملين في الأنشطة الاقتصادية المكمله والمرتبطة بنشاط شركات البترول متعددة الجنسية وذلك لقله هذه الأنشطة

وصغر حجمها . فضلا عما تقدم ، فإن نسبة ما يحصل عليه العاملون في هذه الشركات من أبناء الدول المنتجة الى مجموع ما تدفعه الشركات المذكورة من مرتبات وأجور تقل عن نسبتهم الى مجموع العاملين ، وذلك لتركز العمالة والخبرة الاجنبية في المناصب القيادية والاعمال التي تحتاج الى مهارات فنية عالية .

أما عن الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي في قطاعات المال والبنوك ، والصناعات التحويلية ، والسياحة فإن نتائج نشاطها هي الأخرى ايجابية ، اذ أن هذا النشاط لم يؤد الى تحطيم أنشطة اقتصادية قائمة بالفعل (٢٨) . ولكن مرة اخرى هناك من البيانات والمعلومات ما يشير الى أن حجم هذه النتائج لا يزال ضعيفا . ولا ترجع هذه الحقيقة ، كما هو الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع البترول العربي ، الى طبيعة عمليات التنقيب والاستخراج وطبيعة الفن الانتاجي كثيف رأس المال المستخدم بها ، ولكن يرجع أيضا في المقام الاول الى صغر حجم نشاط هذه الشركات اذا ما قورنت بالشركات الوطنية العاملة في القطاعات الثلاثة المشار اليها .

ومما يتعين ملاحظته بالاضافة الى ما تقدم ، ان نشاط معظم الشركات متعددة الجنسية العاملة في القطاعات الثلاثة الاخيرة انما يتركز في الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول ، فضلا عن الدول التي وجهت سياستها الاقتصادية لتكون مركز خدمات للمنطقة العربية وعلى الاخص للدول المنتجة للبترول ، ومن أمثلة هذه الدول لبنان والبحرين ، وهذه الدول في مجملها تشكو من نقص

(٢٨) قد يمكن القول ، أنه على عكس حقيقة الأمر بالنسبة لقطاع البترول ، فإن نشاط بعض الشركات متعددة الجنسية في هذه القطاعات الثلاثة كان من الممكن أن تقوم به شركات وطنية ، وبالتالي فإن تقوينا للنتائج الايجابية لنشاط هذه الشركات قد يرد عليه بعض التحفظات بالقدر الذي تصدق فيه الحقيقة المتقدمة .

فى القوة العاملة كما ترتفع بها مستويات أجور المواطنين . ولذا وجدنا الشركات متعددة الجنسية تسمى الى تشغيل القوة العاملة الاجنبية ليس فى الأعمال القيادية والتى تحتاج الى مهارات فنية عالية وحسب ولكن أيضا فى الأعمال اليدوية وتلك التى تحتاج الى مهارات بسيطة . (٢٩)

أما عن نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى بالنسبة الى هيكل الأجور فانه من المفيد التفرقة فى هذا الشأن بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للبتروى وغيرها من الدول العربية . ان قيام شركات البتروى وغيرها من الشركات متعددة الجنسية العاملة فى المجموعة الاولى من الدول العربية بدفع مرتبات مرتفعة لم يؤد الى تفاوت يعتمد به فى هيكل أجور مواطنى هذه الدول ، اذ قامت الشركات الوطنية والادارات الحكومية بدفع أجور ومرتبات لا تختلف كثيرا عن تلك التى تدفعها الشركات متعددة الجنسية لهؤلاء المواطنين . ولكن يتعين ملاحظة أن ارتفاع الأجور فى حد ذاته يمثل خطرا على قدرة هذه الدول على تنمية صادراتها من المنتجات غير البتروية . كذلك لا يجوز أن نتجاهل هنا وجود خلل وتفاوت فى هيكل الأجور فى هذه الدول بين أجور المواطنين المتمتعين بجنسية هذه الدول وبين أجور المقيمين غير المتمتعين بالجنسية ومعظمهم من أبناء الدول العربية غير المنتجة للبتروى .

(٢٩) وكمثال لذلك نجد أن شركة « البا » للألومنيوم بالبحرين تقوم بتشغيل ٥٠٠ عامل وموظف باكستانى وهندى ، ٧٠ فلبينى ، ٢٥٠ من الدول العربية الأخرى وذلك من مجموع عدد العاملين بها وقدره حوالى ١٦٥٠ عامل وموظف ، أى أن نسبة العمال والموظفين الأجانب تصل الى حوالى ٥٠٪ من مجموع القوة العاملة . وتوضح نفس الظاهرة بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبيرة فى الدول المنتجة للبتروى . وكذلك بالنسبة للمشروعات القائمة بها فى قطاع المال والبنوك وقطاع السياحة .

فاجور المجموعة الاخيرة تقل كثيرا عن أجور المجموعة الاولى ويصدق ذلك على العاملين بالاجهزة الحكومية والشركات الوطنية فضلا عن الشركات متعددة الجنسية . ولا شك أن هذا الحل يرجع فى قدر كبير منه الى وجود الشركات متعددة الجنسية ، وخاصة تلك العاملة فى قطاع البترول لما تقدمه من أجور مرتفعة ولما يوفره انتاج البترول من موارد هائلة لحكومات هذه الدول .

أما بالنسبة لبقية دول الوطن العربى فان الامور تختلف عما تقدم الى حد كبير . ففي دول كالمملكة المغربية وتونس والى حد ما جمهورية مصر العربية بعد اتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، نجد أن الاجور والمرتبات المرتفعة نسبيا التى تدفعها الشركات متعددة الجنسية وخاصة العاملة فى قطاع المال والبنوك وقطاع السياحة من شأنها أن تحدث خللا فى هيكل الاجور بالنسبة لمواطنى هذه الدول ، مما يدفع الكثيرين من العاملين فى الجهاز الحكومى والشركات الوطنية الى ترك العمل ومحاولة الالتحاق بالشركات متعددة الجنسية . ولا شك أن من أخطار هذا الخلل أيضا ما يؤدي اليه من اضطراب الشركات الوطنية فى النهاية لزيادة أجور ومرتبات العاملين بها على نحو لا يتفق مع زيادة الانتاجية مما يؤدي الى ارتفاع أسعار منتجاتها وتقليل قدرتها على التنافس مع الشركات متعددة الجنسية من ناحية ومع الشركات المماثلة لها فى الاسواق الدولية من ناحية أخرى .

٥ - نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى :

ان النتائج السلبية لنشاط الشركات متعددة الجنسية ، وخاصة الشركات العاملة فى قطاع البترول ، على الحياة السياسية للوطن العربى أمر جد خطير ويصعب انكاره . فالقراءة الموضوعية

التاريخ السياسى للوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن تنفصل عن نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع البترول . ان ضخامة هذه الشركات وانتهاءها الى الدول الغربية الصناعية المتقدمة وأهمها الولايات المتحدة الامريكية ، والاهمية المتزايدة للبترول كمصدر للطاقة يتوقف عليه مستقبل الصناعة فى هذه الدول ومستقبل رخائها ورفاهيتها ، تعد من العوامل التى تدعو الى تدخل الدول الغربية بكل ما لها من ثقل سياسى وعسكرى من أجل تدعيم نشاط هذه الشركات والحفاظ على استمرار وجودها . لقد نجأت الدول الغربية ، خاصة انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، الى العديد من الوسائل لضمان تحقيق هذه الاهداف ، فى مقدمتها مقاومة حق الدول العربية فى الاستقلال ، ومن الامثلة الواضحة على ذلك مقاومة استقلال الجزائر وجمهورية مصر العربية ، فضلا عن قيام فرنسا وانجلترا بالتآمر مع اسرائيل بشن الحرب على جمهورية مصر العربية سنة ١٩٥٦ حتى تقضى على الحركات التحررية فى الوطن العربى وتحول دون امتداد تأثير حركة القومية العربية الى الدول المنتجة للبترول وخاصة فى السعودية والخليج العربى . أيضا عملت الدول الغربية على تدعيم النظم الموالية لها فى المنطقة مع حرصها على ضرورة وجود مثل هذه النظم الموالية فى الدول المنتجة للبترول بصفة خاصة ، وذلك على الرغم من عدم اتفاق بعض هذه النظم مع روح العصر وحركة التقدم والتطور العربى . بل اننا لا نغالى اذ قلنا أن أحد الاسباب الرئيسية وراء تدعيم الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة لدولة اسرائيل وتقديم كافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها انما يرجع الى رغبة هذه الدول اضعاف العالم العربى واستخدام اسرائيل اداة للعدوان عليه اذا اقتضت الحاجة وحدث تهديد لاستمرار تدفق البترول اليها . حقيقة ان هناك تطورا الى الأفضل فى السنوات الأخيرة ، خاصة

بعد تشكيل منظمة الاوبك ، اذ زادت سيطرة الدول العربية على منتجاتها كما زاد وعى حكامها وشعوبها ، الا أنه لا يجوز تجاهل التهديدات التي تصدر عن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ومن أمثلتها تصريحات المسئولين وذلك الاعلان المستمر عن تدريب جنود امريكيين لغزو مناطق الصحراء .

أما عن نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على الحياة الاجتماعية والثقافية فانه أمر صعب تقويمه لارتباطه بالقيم الاجتماعية والثقافية المراد التمسك بها في الوطن العربي وهو الأمر الذي يحتاج الى دراسات مستفيضة وتحليل دقيق ومتعمق . الا أنه من الحقائق التي يصعب تجاهلها ما نلاحظه من أن نشاط الشركات متعددة الجنسية ، قد أدى بالكثيرين من مواطني الدول العربية ، خاصة مواطني الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، الى التشبه بمظاهر الحياة في المجتمعات الغربية وبما يسود بها من أنماط استهلاكية لا تتفق مع واقع العالم العربي وتاريخه ودينه وتقاليدمه . وأن هذا التشبه بمظاهر الحياة الغربية قد تم في دول كالسعودية ودول الخليج وليبيا على مدى زمني قصير نسبيا مما أدى الى قدر كبير من الاغتراب عن الذات في هذه الدول . ان زيادة الموارد المالية بشكل فجائي وبمعدلات سريعة من شأنه أن يحدث خللا في التماسك الاجتماعي والثقافي للأمم .

ولكن لا يجوز لنا أن نتجاهل الجانب الآخر لآثر زيادة الموارد المالية في الوطن العربي ، والمتمثل في زيادة فرص التعليم والانفتاح على ثقافات العالم عن طريق البعثات الى الخارج وغيرها من وسائل الاتصال والتفاعل مع الحضارات العالمية . كذلك لا يجوز أن نتجاهل تلك المحاولات الجادة من المثقفين العرب لتطوير الحياة الاجتماعية والثقافية على نحو يتفق مع روح العصر دون التخلي عن تراث وتقاليد الأمة العربية الأساسية ، والمتمثل في اصدار العديد من المجلات العلمية والثقافية وتكوين الجمعيات المهتمة بتلك القضايا .

الزاوية الثانية

محاولة تحديد مستقبل دور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي

تعرضت ظاهرة الشركات متعددة الجنسية الى العديد من الانتقادات ، كما أثارت مباشرتها لنشاطها في الكثير من الدول الآخذة في النمو العديد من التخوفات والاعتراضات . ولقد اشرنا في ألمبحث الأول من هذه الدراسة الى أهم هذه الانتقادات والتخوفات والاعتراضات . كذلك تبين لنا من خلال استعراضنا لنشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي وتقويمنا لاييجابياتها وسلبياتها أن هناك العديد من التحفظات التي ترد على شروط تعاقد الدول العربية مع هذه الشركات ، وخاصة في مجال البترول ، والتي ترد أيضا على مدى مساهمة هذه الشركات في تحقيق التنمية الشاملة وعلى سلامة توقيت استغلال البترول العربي ، كما تبين لنا أن الجانب الايجابي لنتائج مباشرة هذه الشركات لنشاطها ، وإن وجد ، فإنه يتسم بالضعف اذا ما قورن بالجانب السلبي الذي بلغ حدا لا يمكن التقليل من خطورته .

لقد تمثل الجانب الايجابي أساسا في تحقيق فائض في موازين مدفوعات الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وفي توفير قدر من فرص العمل لأبنائها . الا أن حجم هذا الفائض ، كما سبق أن ذكرنا ، لا يمثل النصيب العادل للدول العربية المنتجة للبترول وإن الشركات متعددة الجنسية العاملة في هذا القطاع قد استمرت ولفترة طويلة في الحصول على البترول عند أسعار رخيصة نسبيا ، وإنها بذلك قد حققت أرباحا طائلة قامت بتحويلها الى الخارج . أما ما تحقق من فرص العمل لأبناء هذه الدول فقد تبين لنا مدى ضآلته المطلقة والنسبية . هذا في وقت اتضح لنا فيه مدى خطورة الجوانب السلبية لنتائج مباشرة هذه الشركات

لنشاطها والتي تمثلت أساسا في تقييد حق الدول العربية المضيفة في السيطرة على مواردها الطبيعية ، وعلى التخطيط من أجل التنمية ، واستخدامها لتكنولوجيا لا تتفق مع طبيعة الوفرة النسبية لما يوجد في الدول العربية من موارد ولا مع الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها هذه الدول . ناهيك عن الآثار السلبية على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للوطن العربي .

ومع اتفاق غالبية الباحثين والدارسين لظاهرة الشركات متعددة الجنسية على أهمية ما وجه اليها من انتقادات ، وما أثر حول مباشرتها لنشاطها من تخوفات واعتراضات ، ومع وضوح غلبة الجانب السلبي لتجربة الوطن العربي في تعامله مع هذه الشركات ، خاصة الشركات المنتجة للبترول ، خلال الخمس والعشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية ، إلا أن هناك اختلافا كبيرا في وجهات النظر حول تحديد مستقبل دور هذه الشركات في الوطن العربي . ويمكن التمييز في هذا المجال بين اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : ويرى أن في تجربة الدول الآخذة في النمو بصفه عامة ، وفي تجربة الوطن العربي بصفة خاصة ، مع الشركات متعددة الجنسية الدليل الكافي لعدم اتفاق طبيعة نشاط هذه الشركات مع ما تسعى هذه الدول الى تحقيقه من أهداف ، وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وضمان سيادتها على مواردها بما يؤكد استقلالها السياسي والاقتصادى .

انها مجموعة قليلة نسبيا من الشركات الضخمة العملاقة ذات التجارب الواسعة تتعامل مع عدد كبير من الدول الآخذة في النمو التي تتسم بصغر الحجم والتعدد الأمر الذي يؤدي الى أن تصبح هذه الشركات في موقف تفاوضي قوى يمكنها من فرض شروطها على هذه الدول . وحيث لا يتوقع تغيير في طبيعة هذا النشاط وتلك العلاقة في المستقبل القريب فإن أصحاب هذا الاتجاه لا يحبذون أن تقوم

هذه الشركات بدور يذكر فى مستقبل التنمية والتطور فى الدول الآخذة فى النمو .

ويستطرد مؤيدو هذا الاتجاه فى الوطن العربى فيشيرون الى ان المبررين الأساسيين لمباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها فى الدول الآخذة فى النمو هما :

١ - احتياج الدول الآخذة فى النمو الى رأس المال الذى تجلبه الشركات متعددة الجنسية فى وقت تتجه فيه القروض والمساعدات والمنح الرسمية الى التضاؤل النسبى ، وفى وقت لا يتوقع فيه انخفاض العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول نتيجة الزيادة المستمرة فى وارداتها من الدول الصناعية وهى الزيادة التى تفرضها طبيعة عملية التنمية الاقتصادية ذاتها .

٢ - ١- احتياج الدول الآخذة فى النمو الى ما تجلبه الشركات متعددة الجنسية من أساليب فنية وتكنولوجية متطورة فى مجالات الانتاج والادارة والتسويق خاصة التسويق فى الخارج ، فى وقت لا تتوافر فيه الامكانيات لدى هذه الدول لخلق تكنولوجيا مستقلة بها ، وفى وقت تسيطر فيه هذه الشركات على أسواق الكثير من دول العالم خاصة الدول المتقدمة صناعيا .

وحيث أن الوطن العربى ، وبعد ارتفاع أسعار البترول أثر حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، قد أخذت تتراكم لديه فوائض مالية ضخمة فان هذه الحقيقة تسقط المبرر الأول والأساسى لتواجد الشركات متعددة الجنسية . أن الوطن العربى ككل ليس فى حاجة الى رؤوس الأموال التى تجلبها هذه الشركات ، وانه ، بفرض تحقق قدر من التعاون والتكامل العربى ، يمكن لدول الفائض وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر وليبيا أن تمول احتياجات الدول العربية الأخرى من الاستثمارات اللازمة للتنمية والتى يتعين سداد قيمتها بالعملات الأجنبية .

أما عن المبرر الثانى الأساسى والخاص بنقل التكنولوجيا المتطورة
وضمن تسويق المنتجات في الخارج فإن أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون
بإمكانية حصول الوطن العربى على ما يحتاج اليه من معرفة ومعلومات
تكنولوجية عن طريق شرائها مباشرة ، خاصة وأن لديه كفاية من رأس
المال ، دون حاجة الى وجود الشركات ذاتها . هذا فضلا عن اقتناع
أصحاب هذا الاتجاه بأن استعداد الشركات متعددة الجنسية لنقل
التكنولوجيا وتطويرها بما يتفق وظروف الدول الآخذة فى النمو .
ومن هنا دول الوطن العربى ، هو مجرد وهم لا يمكن أن يتحقق
لتعارضه مع مصالح هذه الشركات فى الاحتفاظ بسيطرتها على ما
لديها من معلومات بما يضمن بقائها فى الدول المضيفة أطول مدة
ممكنة . ان الطريق الوحيد لانتزاع الدول العربية ما تحتاج اليه من
تكنولوجيا متطورة هو أن تتعاون وتعمل كجبهة واحدة فى تفاوضها
مع مصادر هذه التكنولوجيا . ان ضخامة حجم الوطن العربى فى حالة
تعاونه ستكون عاملا هاما فى إثارة اهتمام مصادر التكنولوجيا
المتطورة واستعدادها لتقديم ما لديها لضمان استمرار علاقاتها
بأسواق هذا الوطن الكبير . لقد استطاعت جمهورية الصين الشعبية
بحجمها الكبير أن تحصل على تكنولوجيا متطورة دون السماح
للشركات متعددة الجنسية بأن تمارس نشاطها على أرضها .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن فريقا يعتقد به من أنصار هذا الاتجاه
فى الوطن العربى لا يخفون الارتباط بين وجهة نظرهم وبين ما
يؤمنون به من ايدولوجيات تتعارض جوهريا مع تواجد الشركات
الوطنية الخاصة ، ناهيك عن الشركات متعددة الجنسية الخاصة .

أما الاتجاه الثانى : فانه على الرغم من تسليمه بصحة الكثير
من الانتقادات والتخوفات والاعتراضات التى أثيرت حول نشاط
هذه الشركات فى دول الوطن العربى وعلى الرغم من اتفاقه على أن
سجل نشاط هذه الشركات فى دول الوطن العربى لم يكن متفقا مع

ما تهدف اليه هذه الدول من تنمية شاملة وسيطرة على مواردها .
الا أنه يرى بأن ذلك لايجوز أى يؤدى بالضرورة الى القول بعدم وجود
مستقبل لنشاط هذه الشركات في الوطن العربي على نحو أو آخر .
أن لهذه الشركات مخاطرهما ولكن لا يخفى ما لها من منافع ، وان التحدى
الحقيقى أمام الدول العربية هو أن تحاول قدر الامكان تقليل مخاطر
هذه الشركات وتعظيم ما تحققه من منافع (٣٠) . كما يرى أصحاب
هذا الاتجاه أن تجربة هذه الشركات فى الوطن للعربى خلال الخمسة
والعشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية عبر قابلة للتكرار
نتيجة لما حدث من تغيرات جوهرية فى ظروف الوطن العربى وفى
طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . ان الدول الآخذة
فى النمو ، ومنها الدول العربية ، قد أصبحت أكثر وعيا وادراكا
وقدرة على تحديد ورعاية مصالحها فى مواجهة الشركات متعددة
الجنسية . لقد تأكد استقلال هذه الدول الى حد كبير ، كما أن
مستوى تعليم وخبرة أبنائها فى تقدم مستمر مما يجعلها أكثر قدرة
على مباشرة الرقابة على نشاط هذه الشركات بل والاشتراك فى
ادارتها على نحو فعال . وكمثال واقعى استطاعت الدول العربية
بالتعاون مع الدول الأخرى الآخذة فى النمو المنتجة والمصدرة
للبترول أن تقيم منظمة الأوبك التى تلعب دورا هاما فى مواجهة
احتكار شركات البترول . ان القوة التفاوضية لدول الأوبك ازدادت
الى حد كبير بعد اقامة هذه المنظمة بحيث يصعب القول أن طبيعة
العلاقة بينها وبين الشركات متعددة الجنسية فى المستقبل ستطوى
على نفس المخاطر التى عانتها هذه الدول فى الماضى .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن مخاطر ومنافع الشركات متعددة الجنسية بالنسبة
للدول الآخذة فى النمو ، انظر بالاضافة الى ما سبق ذكره فى المبحث الاول من
هذه الدراسة :

Paul Streeten, Costs and Benefits of Multinational Enterprises, «The
Multinational Enterprise», ed., J.H. Dunning, op. cit.

ويتصدى اصحاب هذا الاتجاه الى حجج أنصار الاتجاه الاول السابق الاشارة اليها والتي تتلخص في القول بوجود فائض ضخيم بالدول العربية بحيث تقل حاجتها الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وفي القول بقدرتها على شراء ما تحتاج اليه من معرفة ومعلومات تكنولوجية مما يغنيها عن الدخول في تجارب جديدة مع الشركات متعددة الجنسية ، ويبنون تصديهم هذا على النقاط التالية :

١ - حقيقة أن هناك فائضا ضخما من الأموال على مستوى الوطن العربي ككل ، الا أن هذا القول ينطوي على خطر التعميم . أنه يصدق بالنسبة لبعض الدول العربية المنتجة للبترول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا ولكنه لا يصدق على جميع هذه المجموعة من الدول العربية ناهيك عن الدول العربية غير المنتجة والمصدرة للبترول بكميات كبيرة . حقيقة أن هناك انتقالا لقدر من رؤوس الأموال العربية من دول الفائض الى الدول التي تزداد حاجتها الى الاستثمارات الأجنبية ، الا أن هذا الاتجاه لا يزال في بدايته ولا يتوقع أن يصل في المستقبل القريب الى الحد الذي يشبع حاجة المجموعة الاخيرة من الدول العربية الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويمكنها بالتالي من الاستغناء بالكامل عن التعامل مع الشركات متعددة الجنسية .

٢ - حقيقة أن هناك قدرا من المعرفة والمعلومات التكنولوجية يمكن فصله عن المنشأة القائمة بتطبيقه وبيعه للآخرين ، الا أن هناك قدرا آخر لا يستهان بأهميته مما لا يمكن فصله وبالتالي بيعه للآخرين وذلك لارتباطه الوثيق بحركة عمل المنشأة وخضوعه للمراجعة المستمرة في ضوء ما يجد من تغيرات . ومن ثم اذا ما فرض واستطاعت الدول العربية أن تشتري النوع الاول فانها لن تستطيع شراء النوع الثاني ولا يوجد امامها من سبيل للاستفادة من هذا

النوع الاخير سوى السماح بتواجد الشركات متعددة الجنسية ، هذا كله بفرض أن الشركات متعددة الجنسية لديها الاستعداد او أنها تجد من مصلحتها بيع ما يتوافر لديها من معلومات تكنولوجية يمكن فصلها •

٣ - ان قدرة الكثير من الدول العربية على تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الصناعة ، انما تتوقف الى حد كبير على نجاحها في التصدير الى الخارج • وفي ضوء سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الكثير من الاسواق الأجنبية ، وفي ضوء ما يتوافر لديها من معلومات ضخمة وأساليب تسويقية متطورة فإن من مصلحة الدول العربية أن تبحث عن الأساليب والصفقة اللذين يحققان التعاون مع الشركات متعددة الجنسية وعلى نحو لا يتعارض مع اهداف هذه الدول الاساسية •

٤ - ان المتتبع لمشروعات التنمية الصناعية في دول عربية كثيرة ، خاصة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية والجمهورية الليبية وقطر يجد أن هذه الدول قد اتجهت الى مشروعات صناعية كثيفة رأس المال كالحديد والسلب ، والبتروكيماويات والاسمدة وتسييل الغاز • الخ • ونظرا لعدم توافر الخبرات والايدي العاملة المدربة فنيا ونظرا لصعوبات التسويق فقد لجأت هذه الدول الى مشاركة الشركات متعددة الجنسية • ان هذه الدول المنتجة والمصدرة للبترول لديها رأس المال ولكنها مع ذلك وجدت في المشاركة مع الشركات متعددة الجنسية ما يمكنها من الحصول على المعلومات التكنولوجية المتطورة وما يمكنها من الانفتاح على الاسواق العالمية لتصريف منتجات صناعتها •

وإذا كان لابد من اتخاذ موقف ازاء هذين الاتجاهين فإننا نؤيد الاتجاه الثاني لواقعيته وموضوعيته • انه يمثل موقفا متوازنا بعيدا

عن التأثير بالايديولوجيات ازاء ظاهرة الشركات متعددة الجنسية .
كما يلاحظ أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي تبنته الدول
الآخذة في النمو عند مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد
جاء مؤيدا لهذا الاتجاه الثاني . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد
لم ينص على وقف التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ولكن طالب
بوضع قواعد تحكم سلوكها ونشاطها بما يضمن عدم اضرارها بأهداف
الدول الآخذة في النمو وبما يحقق التوازن بين مصالح الطرفين .

والسؤال الآن : كيف يتحقق التوازن بين مصالح الطرفين ؟
ما هي الاساليب التي يتعين على الدول العربية اتباعها ؟ ، ما هي
القواعد التي يتعين التمسك بها ؟ ، ما هي المؤسسات التي يحسن
نشجيع اقامتها حتى تقلل من مخاطر الشركات متعددة الجنسية
وتعظم من منافعها ؟ . ان الاجابة على هذه الأسئلة وبالتفصيل تحتاج
الى بحوث ودراسات مستفيضة ، الا أنه يكفي في هذه الدراسة
ايراد ما يلي :

اولا : ان النجاح في تقليل مخاطر الشركات متعددة الجنسية
وتعظيم منافعها ليس بالامر الهين ، خاصة وأنه يجب أن يتم في
اطار تحقيق التوازن بين مصالح الطرفين . فقد تصر الشركات
متعددة الجنسية على التمسك بحريتها في التصرف على نحو قد يضر
بالمصالح والمتطلبات القومية للدول المضيفة ، كما قد تغالي الدول
المضيفة في فرض القيود على الشركات متعددة الجنسية بحجة ضمان
تقليل مخاطرها الى الحد الذي يدفع هذه الشركات الى التراجع عن
القيام بالاستثمار .

ثانيا : ان قرار اية دولة بالاستعانة باحدى الشركات متعددة
الجنسية يجب أن يتم بعد الاثام به ودراسة مختلف البدائل المتاحة
وفي مقدمتها :

١ - هل يقام المشروع مستخدما رأس المال والموارد المحلية دون الاستعانة بموارد أجنبية ؟

٢ - هل يقام المشروع مستخدما قروضا أجنبية ومستعينا بمهندسين ومديرين أجانب وحاصلا على المعلومات التكنولوجية اللازمة عن طريق شراء الترخيص بها ؟

٣ - هل يقام المشروع على أساس مزيج من البديلين السابقين مع وجود عقد ادارة مع احدى الشركات أو الهيئات الأجنبية ؟

٤ - هل يقام المشروع على أساس المشاركة فى الملكية بين رأس المال الاجنبى ورأس المال المحلى خاصا أو عاما ؟

٥ - هل يقام المشروع بحيث تملكه بالكامل أحد الشركات متعددة الجنسية ؟

٦ - هل لا يقام المشروع ويتم استيراد السلع النهائية المراد انتاجها ؟

٧ - هل لا يقام المشروع ولا يتم استيراد السلع النهائية المراد انتاجها مفترضين عدم الحاج الحاجة اليها ؟

حقيقة ان الاختيار بين هذه البدائل المتاحة على نحو مجسد يتطلب توافر الخبرة والمعرفة لدى متخذ القرار وهو الامر الذى قد لا يتواجد فى الكثير من الدول الآخذة فى النمو ، الا أن ترشييد القرار يتطلب الاثام بهذه البدائل والقيام ، فى حدود المعلومات والخبرات المتوافرة ، بمختلف الدراسات من أجل التعرف على أفضلها .

ثالثا : ان الشركات متعددة الجنسية ليست وحدة متجانسة بل يوجد بينها من التناقضات ما يوجب على الدول العربية أن تستفيد

منه . كذلك فإن امكانية مساهمة هذه الشركات فى تحقيق اهداف الامة العربية فى التنمية الشاملة انما تتوقف على طبيعة القطاع الذى تمارس نشاطها فيه . ان امكانية نقل التكنولوجيا المتطورة تزيد فى حالة قطاع الصناعة الثقيلة كالحديد والصلب والبتروكيماويات عنها فى حالة قطاع استخراج البترول . لذلك على الدول العربية أن تضع أولويات اختيارها بما يحقق الاستفادة من هذه الطاهرة على أفضل وجه ممكن . ان الدول العربية قد تجد من مصلحتها التمييز بين الشركات التى تقيم مشروعات جديدة وتلك التى يقتصر نشاطها على شراء مشروعات قائمة بالفعل ، أو التمييز بين الشركات من حيث مدى منافستها للمشروعات القائمة أو مدى خلقها لفرص جديدة للعمل أو مدى تفضيلها الحصول على الربح السريع على حساب تحقيق الأرباح والنمو فى الزمن الطويل . الخ .

رابعا : من البدائل المطروحة على الدول العربية ، التى اشترنا إليها ، ثانيا ، اشتراك رأس المال الوطنى مع رأس المال الاجنبى (٣١) فى إقامة مشروعات مشتركة . هذا البديل قد يفضل تملك الشركات متعددة الجنسية للمشروع بأكمله ، اذ يتيح للدولة المضيفة أن تحصل على دخل يزيد عما يمكن أن تحصل عليه عادة فى صورة ضرائب . كذلك فإن هذا البديل قد يساهم فى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بقدر تخفيضه لحجم المدفوعات المحولة الى الخارج فى صورة أرباح وفوائد ، كما أنه يتيح للدولة المضيفة فرصة أكبر لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية فى مجال

(٣١) هذا هو النمط السائد حاليا فى كثير من الدول العربية بالنسبة لصناعات عديدة من أمثلتها صناعات الحديد والصلب ، والبتروكيماويات ، والاسمدة فى دول كالمملكة العربية السعودية ، قطر ، والعراق ، ودولة الامارات العربية المتحدة .

العمالة أو إعادة استثمار الارباح أو تدريب الوطنيين من العمال والمديرين أو فرض حد أدنى للأجور ، كما يزيد احتمال اعتماد المشروع على المنتجات الأولية والوسيطة المنتجة محليا . أضف الى كل ما تقدم أن اشتراك الدول العربية بحصة في رأس المال قد يكون سببا لتجنب علاقة أوثق مما ينبغي بين الشركة الأم ومروعها العاملة بالوطن العربي .

ونكن اذا كانت هناك مزايا لمثل هذه الصيغة فانها لا تخلو من سلبيات ونى مقدمة سلبياتها عدم تحمس رأس المال الأجنبي لمثل هذه المشاركة في بعض الاحيان ، خاصة اذا أصرت الدولة المضيفة على نملك غالبية الاسهم . فضلا عما تقدم ، فان ضعف العلاقة بين المشروع المشترك والمشروع الأم قد يقلل من حماس الشركة الأم لتتل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة الى المشروع المشترك دون مقابل ، أو لبيعها المنتجات الوسيطة اليه بأسعار ميسرة ، أو لسد احتياجاته من رأس المال دون فائدة أو عند سعر فائدة منخفض .

خامسا : اتجهت الدول العربية في الآونة الأخيرة الى اقامة العديد من المشروعات العربية المشتركة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي . ويتحمس الكثيرون لهذه الصيغة باعتبارها أفضل الأساليب المتاحة في ظل الظروف الحالية للوطن العربي تحقيقا للمزيد من الاندماج والتكامل العربي . كما يشير أنصار هذه لصيغة الى ما تؤدي اليه الشركات العربية المشتركة من تقليل اعتماد الدول العربية على الشركات الأجنبية متعددة الجنسية كما يؤكدون ، في حالة وجود مصلحة للوطن العربي أن يتعامل مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسية لتنمية بعض القطاعات فان هذا التعامل يفضل أن يتم من خلال شركة عربية مشتركة . أن الشركات

العربية المشتركة تتمتع بقوة تفاوضية أكبر من المؤسسات التابعة
لدولة عربية واحدة عند تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية .

حتىّة أن تجربة المشروعات العربية المشتركة لا زالت في
بدايتها ولكن الآمال المعقودة عليها جد كبيرة ، ويتعين أن تحظى
التجربة باهتمام ومتابعة الباحثين بقية ضمان نجاحها . (٣٢)

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن المشروعات العربية المشتركة انظر :

(١) دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت عنوان « المشروعات
العربية المشتركة » حيث تم حصر هذه الشركات في مختلف القطاعات ، نشر في أول
سنة ١٩٧٧ .

(ب) د. إبراهيم شحاتة

A) Arab Joint Ventures, A Critical Analysis, Part
one, Kuwait.

B) Joint Ventures among Developing Countries — Joint Ventures,
UNCTAD TD/B/AC. 21/R.S. 21 October 1972.

كذلك لمزيد من التفاصيل عن المشروعات القطرية والمشروعات العربية المشتركة
كبدائل للمشروعات متعددة الجنسية ولمزيد من التحليل لاييجابيات وسلبيات هذين
البديلين . انظر :

كتاب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية « ندوة للمشروعات العربية المشتركة

— القاهرة: ١٤ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

الطبعة الأولى سنة ١٩٧٦ .

المراجع

(أ) باللغة العربية :

١ - د. محمد محروس اسماعيل « مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى النامية » ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

٢ - مستشار/محمود حافظ غانم ، « الاستثمارات الاجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى » ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

٣ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية « تأثيرات التنمية الصناعية على التجارة الخارجية للدول العربية » ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، ديسمبر ١٩٧٦ .

٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية « ندوة المشروعات العربية المشتركة » ، القاهرة ١٤ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ . الطبعة الاولى سنة ١٩٧٦ . مجموعة من المقالات والتحليلات والمناقشات حول المشروعات العربية المشتركة .

٥ - د. وهبى غبريال ، « الاستثمارات الاجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى » ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٥ - ٢٧ مارس سنة ١٩٧٦ .

(ب) باللغة الانجليزية :

6. Aliber, R.Z., « A Theory of Direct Investments, in : The International Corporation », ed. C. Kindleberger, Cambridge, Mass., 1970.
7. Al Otaiba, Mana Saeed, « Opec and the Petroleum Industry », Groom Helm, London, 1975.
8. Bergsten, F., « The Future of the International Economic Order : An Agenda for Research, Lexington, March 1973.
9. Bouari, N.E., « Foreign Banking », The Arab Economist, Vol. VII, January 1975, No. 72.
10. Caves, R.E., « International Corporation : The Industrial Economics of Foreign Investment, Royer Lectures, Memo 6, University of California, 1969.
11. Cooper, R., « The Economics of Interdependence », Economic Policy in the Atlantic Community, New York, 1968.
12. Curban, J.P. and James W. Vaupel, « The World Multinational Enterprises », Boston, 1973.
13. Druker, P.F., Multinationals and Developing Countries, Myths and Realities, Foreign Affairs, October, 1974.
14. Hufauer, C.D.F.M. Adler, « Overseas Manufacturing Investment and the Balance of Payments », Washington, D.C., U.S. Department of Commerce.
15. Dr. Ibrahim, F.I. Shihata :
 - a) Arab Joint Ventures, A Critical Analysis, Part One, Kuwait.

- b) **Joint Ventures among Developing Countries, « Joint Ventures among Arab Countries », UNCTAD TD/B/AC.19/R.S., 21 October, 1975.**
16. Keith Pavitt, « The Multinational Enterprise and the Transfer of Technology », Published in the Multinational Enterprise, ed., J.H. Dunning, George Allen and Unwin Ltd., 1971.
 17. National Foreign Trade Council, « The Impact of U.S. Investment on U.S. Employment and Trade, New York, 1971.
 18. Robert B. Stobaugh, « U.S. Multinational Enterprises and the U.S. Economy », Washington, D.C., U.S. Department of Commerce, 1972.
 19. Robinson, R.D., « The Developing Countries, Development and the Multinational Corporation, The Annals, Sept., 1972.
 20. Serven-Schreiber, « The American Challenge », Pelican Books, 1970.
 21. Streeten, P., « Costs and Benefits of Multinational Enterprise in Less-Developed Countries », Published in the « Multinational Enterprise », ed., J.H. Dunning, 1971.
 22. U.N., Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, N.Y., 1973.
 23. U.N., « The Declaration on the Programme of Action on the Establishment of a New International Economic Order », The General Assembly Resolutions 3201 (S. VI) and 3202 (S. VI).

24. U.N., « The Charter of Economic Rights and Duties of States », General Assembly Resolution 3281 (XXIX).
25. UNCTAD, « Joint Ventures among Developing Countries », Joint Ventures among Arab Countries, proposed by Dr. Ibrahim Shehata, TD/B/AC.19/R.4, 1975.
26. UNCTAD, TD/B/C.3/III.
27. UNCTAD, Transfer of Technology, TD/106, 1971.
28. U.N., ECOSOC, « The Impact of Multinational Corporations on Development and on International Relations, E/5500/Rev. 1, 1974.
29. U.S. Senate, Committee on Finance : « Implications of Multinational Firms for World Trade and Investment and for U.S. Trade and Labor », Washington, D.C., 1973.
30. Vernon, R., « Sovereignty at Bay », New York, Basic Books, 1971.
31. Weigel, D.R., « Multinational Approaches to Multinational Corporations », Finance and Development, Sept., 1974.

كافة الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن رأى المؤلف ،
ولا تعمل بالضرورة وجهة نظر المعهد أو أية جهة أخرى
يرتبط بها المؤلف .

فهرس

مقدمة	٥
المبحث الأول : خصائص الشركات متعددة الجنسية والنتائج المترتبة على نشاطها	٩
المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسية العاملة في الوطن العربي وطبيعة نشاطها	٣٥
المبحث الثالث : تقويم دور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي	٧١
المراجع	١١١

الهيئة المصرية العامة للكتاب

صدر من مجموعة الدراسات الخاصة :

١. تهامة اليمن
القلم عسير - جنوب غرب المملكة العربية السعودية
موارد الزروة الاقتصادية في شرق السودان
مشكلة الصحراء (الصحراء الأسانية سابقا)
نطاق الجوع في غرب افريقيا
٢. معالم على طريق الكلاسيكية العربية الحديثة
طله حسين ومحمود تيمور
٣. الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني
٤. الوظيفة الانصالية لجامعة الدولة العربية
٥. دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات
٦. ادارة الاقتصاد الاسرائيلي
٧. وثيقة كوبنيج وعرب الأرض المحتلة
٨. دراسات في الاقتصاد السعودي
٩. المدينة المنورة : التركيب الوطني .. النمو والتغيرات
١٠. الأصول التاريخية للمشكلة الاثنية
١١. ندوة قانون البحار الجديد والمصالح العربية
١٢. سوسولوجية الثقافة
١٣. الجغرافيا السياسية لاسرائيل
١٤. مشكلة فلسطين والصراع الدوني (١٩٤٥ - ١٩٦٧)
١٥. المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧
١٦. الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي
- د. حلمي جعفر
د. محمد ابو العلا
د. عبد الله علي حامد العيادي
د. جمال زكريا
د. صلاح العقاد
د. فاروق شويقه
الاستاذ محمد خلف الله احمد
د. عز الدين الحويرو
عبد الحير محمود عطا
د. أحيه يونان جرجس
د. السيد عليوه
عبد المنعم سعيد
د. محمد علي رضا الحاسم
د. عمر القاروق سيد رجب
د. السيد رجب حراز
د. الطاهر ليب
محمود توفيق محمود
د. محمد نصر الدين مهنا
د. خيرية فاسمية
د. علي الدين هلال
ابراهيم كروان
د. مصطفى

ع قرشاً

Bibliotheca Alexandrina



0246187

مكتبة الإسكندرية